

مؤقت

## مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9502

الثلاثاء، 12 كانون الأول/ديسمبر 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) . . . . .

الأعضاء:

الاتحاد الروسي . . . . . السيدة زابولوتسكايا

ألبانيا . . . . . السيد سامتولي

الإمارات العربية المتحدة . . . . . السيد عزام

البرازيل . . . . . السيد موريتي

سويسرا . . . . . السيدة شاندا

الصين . . . . . السيد غنغ شوانغ

غابون . . . . . السيد بيانغ

غانا . . . . . السيد كوربيه

فرنسا . . . . . السيدة دام لا بيل

مالطة . . . . . السيدة غات

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . السيد ويكرماسنغي

موزامبيق . . . . . السيد فرنانديز

الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . السيد سيمونوف

اليابان . . . . . السيد ناغانو

## جدول الأعمال

الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

مذكرة من الأمين العام بشأن الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين  
الجنائيتين (S/2023/566)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-40184 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 10/00.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

### مذكرة من الأمين العام بشأن الآلية الدولية لتصرف الأعمال

المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (S/2023/566)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي

المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي البوسنة والهرسك ورواندا وصربيا وكرواتيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو

مقدمي الإحاطتين التالي اسمهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: القاضية غراسيلا غاتي سانتانا، رئيسة الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين؛ والسيد سيرج براميرتس، رئيس هيئة الادعاء للآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/566،

التي تتضمن مذكرة من الأمين العام بشأن الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

أعطي الكلمة الآن للقاضية غاتي سانتانا.

القاضية غاتي سانتانا (تكلمت بالإسبانية): في البداية، أود أن

أهنئ بلدكم، سيدي الرئيس، على تولي رئاسة مجلس الأمن وأن أعرب عن تقديري للدعم المقدم إلى الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

(تكلمت بالإنكليزية)

في 9 كانون الأول/ديسمبر 1948، اعتمدت الجمعية العامة

اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها؛ وبعد يوم واحد،

اعتمدت الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتحول بصيص الأمل الذي بعث به اعتماد هذين الصكين إلى أشعة من الأمل عندما جعلهما المجلس حجر زاوية لمحكمتي يوغوسلافيا السابقة ورواندا. وبرهنت هاتان المؤسستان الرائدتان لأول مرة منذ محكمة نورمبرغ على أن ازدياد المجتمع للكرهية والجرائم التي تقع بسببها، وما يقابله من رغبة في الإنصاف في التحقق من المسؤولية في أعقاب النزاع، ليس مجرد تطلعات، بل شيء يضمنه المجتمع الدولي. وحاسبت المحكمتان المخصصتان المئات من المجرمين البارزين، الذين كان الكثيرون منهم في ذلك الوقت بعيدين عن أيدي العدالة على المستوى الوطني.

إن الآلية تذكر حية بالوعود التي قطعتها الجمعية العامة قبل 75 عاما والإجراءات التي اتخذها هذا الجهاز قبل حوالي 30 عاما لوضعها موضع التنفيذ ردا على الخراب الذي لحق بيوغوسلافيا السابقة ورواندا في تسعينيات القرن العشرين. ولا نزال نوضح أن العدالة ستأخذ مجراها عندما يلتزم المجتمع الدولي بصورة جماعية بالقيام بذلك وأن هذه العدالة ستكون منصفة وأننا سنبقى على الدرب حتى يكتمل عملنا. وأنا هنا اليوم لأؤكد تلك المثل العليا ولأشيد بالولاية المسندة إلى الآلية ولأعرب عن تصميمي على إنجاز المهمة. وأخير بأن أقول إننا في طريقنا لتحقيق ذلك.

عندما خاطبت مجلس الأمن من قبل في حزيران/يونيه (انظر S/PV.9344)، كانت الآلية في وضع مختلف تماما. وقد وقعت أحداث حاسمة منذ ذلك الحين وانتقلت الآلية أخيرا إلى مرحلتها الجديدة لتصفية الأعمال المتبقية حقا. ولم يعد لدينا المزيد من المحاكمات أو الطعون الجارية المتعلقة بالجرائم الأساسية بعد وقف الإجراءات لأجل غير مسمى في القضية المرفوعة ضد فيليسيان كابوغا في أيلول/سبتمبر. وفي الوقت ذاته، لا يزال السيد كابوغا في وحدة الأمم المتحدة للاحتجاز في لاهاي بينما تنتظر الدائرة الابتدائية في مسألة الإفراج المؤقت عنه. ويعمل محامو الدفاع بنشاط، بمساعدة رئيس قلم المحكمة، محاولين تحديد وجهة مناسبة للإفراج، ومن المقرر عقد جلسة تحضيرية في 13 كانون الأول/ديسمبر لمناقشة هذه المسائل.

من قضايا الجرائم الأساسية، في ضمان الحفاظ على إرثنا المشترك في سياق المساءلة وإرسال رسالة ردع قوية.

وفي حين أن كل أولوية من هذه الأولويات تكشف عن نهج أكثر استشرافا للمستقبل، فإن مشروع الإطار يقدم دليلا على التخطيط الدقيق للآلية. وإن أخذ في الاعتبار التقرير الذي أعده الفريق المعني بالمهام القضائية والمدخلات الأخرى، تحدد هذه الوثيقة الشاملة المهام المتبقية للآلية وتواريخ إنجازها المتوقعة وسيناريوهات لما يمكن توقعه في المستقبل، بما في ذلك الخيارات والتوصيات المتعلقة بالنقل المحتمل لتلك الأنشطة. وتشير كذلك إلى أن الآلية تعمل على تحديد المجالات التي يمكن فيها زيادة الكفاءة عن طريق دمج إطارنا الداخلي وعملياتنا وإعادة هيكلتها وتبسيطها.

وبدأنا بالفعل مناقشات بشأن تلك الورقة مع الفريق العامل غير الرسمي وننتظر بفارغ الصبر فرصة التعاون الوثيق في جميع مراحل الاستعراض الخامس المقبل لما أحرزه عملنا من تقدم. ونظرا لأن المسائل المطروحة معقدة، بذلت الآلية قصارى جهدها لتقديم الإطار إلى الفريق العامل غير الرسمي في الوقت المناسب. ونثق بأن المعلومات والمقترحات المقدمة ستشكل أساسا مفيدا لاتخاذ المجلس قراراته بشأن مستقبل عملياتنا المختلفة. وتتعاون الآلية أيضا بشكل استباقي مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن تقييمه لأساليب الآلية وعملها، والذي يركز هذه المرة على تفاعل الآلية مع الجهات صاحبة المصلحة. وفي الأسبوع الماضي، قدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية بعض النتائج الأولية على مستوى العمل ونتطلع إلى تلقي تقريره الكامل في الوقت المناسب.

وإلى جانب أنشطتنا المكثفة للتخطيط للمستقبل، فإننا نستجيب للطلبات الوطنية لتلقي المساعدة ونرصد القضايا المحالة وندير المحفوظات ونكفل توفير الحماية المستمرة للضحايا والشهود ونضطلع بمهام قضائية مستمرة أخرى - وبعبارة أخرى، فإننا نعمل قدر استطاعتنا لكفالة إنجاز المهام الجسيمة التي أوكّلها إلينا المجلس. وعلى الرغم من أننا شارفنا على الانتهاء، فلا يزال هناك الكثير من العمل وحتى وإن

وبالإضافة إلى ذلك، تقرر مؤقتا في تشرين الأول/أكتوبر أن السيد كابوغا غير معوز وأنه سيكون قادرا على سداد تكاليف الدفاع عنه بالكامل إذا أُتيحت له إمكانية الحصول على الأصول التي سبق أن جمعتها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والآلية. ومن الأمور الأساسية بالنسبة للآلية تحديد جدوى استرداد النفقات المتكبدة فيما يتعلق بدفاعه واستردادها في نهاية المطاف.

وعلى نحو منفصل، وبفضل مكتب المدعي العام، اقتربت الآلية خطوة من إكمال مسؤولياتها المتعلقة بتعقب الهاربين. ففي 15 تشرين الثاني/نوفمبر، أُعلنت وفاة الهارب ألويس نديمباتي، الذي وجهت إليه المحكمة الجنائية الدولية لرواندا الاتهام لأول مرة في عام 1995 والذي أُحيلت قضيته إلى رواندا. وفي حين أن إنهاء الإجراءات في قضية السيد نديمباتي سيكون رهنا باتخاذ قرار، أود أن أهنئ من صميم قلبي المدعي العام وفريقه للتعقب على هذه النتيجة التي ستساعد لحد في طي صفحة مؤلمة. ولم يبق الآن سوى اثنين من الهاربين من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ومن المتوقع أن يحاكما في رواندا وفقا لقرارات الإحالة ذات الصلة.

ومع الانتهاء بشكل جوهري من عبء العمل القضائي الرئيسي الموروث عن المحكمتين المخصصتين وإحراز تقدم قوي في مجالات أخرى، تركز الآلية على التخطيط للمستقبل وإنهاء عملياتها في نهاية المطاف. ونعمل جاهدين لتلبية توقعات المجلس والاستجابة الكاملة للعناصر ذات الصلة في القرار 2637 (2022)، فضلا عن التوصيات التي سبق أن قدمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

وقد كُفّت أولويات رئاستي لتجسد على نحو أفضل هذا الفصل الجديد من حياة الآلية. ويوم أمس تحديدا، قدمت إلى الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين مشروع إطار عمليات لإنجاز المهام، تماشيا مع أولى أولوياتي. أما أولويتي الثانية فهي القيادة الفعالة والإدارة السليمة. وأعتزم إظهار قيمة الشفافية والمسؤولية وتوضيح أن المؤسسة المحدودة الموارد لا يزال بإمكانها الحفاظ على أعلى معايير الأداء. وتتمثل أولويتي الثالثة، خاصة مع انتهاء الآلية

وأود أيضا أن أذكر بالأشخاص السبعة الذين نُقلوا إلى النيجر - وهو تحد آخر لم يكن من الممكن التنبؤ به عندما أنشئت المحكمتان المخصصتان ويتطلب تدخلا قويا من الدولة. والواقع أن يوم 27 كانون الأول/ديسمبر سيصادف مرور عامين على وضع الأشخاص الذين نُقلوا قيد الإقامة الجبرية بحكم الأمر الواقع، وهو وضع غير مقبول كان من الممكن تجنبه بسهولة لو احترمت النيجر الاتفاق الذي أبرمته مع الأمم المتحدة لاستضافتهم. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الآلية، لا يلوح حتى الآن حل في الأفق. ونواصل العمل لإيجاد حل لتلك المسألة، ونحتاج إلى دعم المجلس في هذا الصدد. وأحث الدول مرة أخرى على أن تساعد بأي طريقة ممكنة في حل هذه المسألة بشكل نهائي.

وهناك أيضا المحاولات المثيرة للقلق لتقويض عملنا وأحكامنا. وأشار هنا إلى الاتجاهات المتزايدة باستمرار لإنكار الإبادة الجماعية وتحريف الحقائق، فضلا عن تمجيد مجرمي الحرب. ويتخذ ذلك أشكالا عديدة، منها استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لإنكار ما حدث في رواندا ويوغوسلافيا السابقة أو الاستخفاف به أو تبريره. إن إنكار الإبادة الجماعية يعيننا جميعا، وحماية الحقيقة هي أفضل وسيلة لمنع تكرار وقوع الفظائع. وتضطلع الدول بدور محوري في التصدي لهذه الروايات ويشكل إتاحة الوصول إلى المعلومات عنصرا حاسما في هذه العملية. وتبذل الآلية كل ما في وسعها، بما في ذلك عن طريق إنشاء مراكز للمعلومات، تمشيا مع قرار مجلس الأمن 1966 (2010)، ومن خلال أنشطتها القيمة في مجال التوعية بتمويل من الاتحاد الأوروبي.

وبطبيعة الحال، تحدث هذه التحديات إلى جانب تحديات أخرى، مثل رفض الدول الصريح للتعاون في إنفاذ أوامر الآلية الصادرة في مراحل مبكرة من الإجراءات. وفي هذا الصدد، أشير إلى عدم تنفيذ صربيا المستمر مذكرات التوقيف وأوامر نقل المتهمين في قضية انتهاك حرمة المحكمة ضد يوييتش ورايتا. ويهدف هذا السلوك، لا سيما في سياق انتهاك حرمة المحكمة، إلى إضعاف العملية القضائية التي تتولاها الآلية. هذا علاوة على أنه يشكل تحديا مباشرا لسلطة مجلس الأمن. ونطلب مساعدة المجلس في هذا الصدد أيضا.

تضاءلت الخطوات التي نتخذها نحو إحراز تقدم، فإننا ندرك ضرورة مواصلة المضي قدما.

ويزكرنا إحياء الذكرى السنوية لاعتماد اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها والإعلان العالمي لحقوق الإنسان في الأسبوع الماضي بما يمكن للمجتمع الدولي أن يحققه عندما يتصدى بشكل جماعي للتهديدات التي تتعرض لها إنسانيتنا ذاتها. وفي الوقت نفسه، أظهرت العقود التي انقضت منذ عام 1948 أن ترسيخ القانون الدولي يمكن أن يكون بطيئا وأن المبادئ لا تحظى دائما بالتأييد في الممارسة العملية وأن قوس العدالة طويل. ولذلك يجب إتاحة قدر من الوقت لكفالة أن تأخذ العملية مجراها.

وقد واجهتنا في المحكمتين المخصصتين والآلية تلك الديناميات بشكل مباشر. ورأينا أن كفالة تحقيق العدالة الجنائية الدولية رحلة طويلة ومضنية واستثمار طويل الأجل يتطلب دعما يتجاوز إصدار الأحكام. وفي خضم الاندفاع لبدء التحقيقات والملاحقات القضائية، يبدو أن المجتمع الدولي قلل من أهمية نهاية دورة العدالة بالنسبة لنزاهة المشروع بأكمله. وذلك أمر مفهوم، نظرا لأنه لم تكن هناك محاكم جنائية دولية قائمة للاسترشاد بها.

وهذا يقودني إلى التكلم عن بعض الصعوبات التي يمكن أن تنشأ بعد صدور الأحكام، والتي تواجهها الآلية حاليا. ففما يتعلق بتنفيذ الأحكام، على سبيل المثال، أسفرت التعقيدات التي لم تكن متوقعة قبل 30 عاما عن تحديات جسيمة في الآونة الأخيرة. فقد أعادت دول غير قادرة على مواصلة تنفيذ الأحكام ذات الصلة عدة أشخاص مدانين إلى وحدة الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة في لاهاي، مما يثقل كاهل الآلية والدولة المضيفة ويحول الوحدة في الأساس إلى سجن. ومع الأسف، نتوقع أن نواجه هذه المشكلة مرارا وتكرارا في السنوات القادمة. ولا بد من التوصل إلى حل سياسي. وتحتاج الآلية على وجه الاستعجال إلى أن تتطوع دول إضافية لمساعدتها في المهمة الموكلة إليها أو أن تستقبل دول الإنفاذ الحالية المزيد من الأشخاص المدانين. ونذكر أن مسؤوليات الإنفاذ يمكن أن تكون ثقيلة ونشيد هنا بدول الإنفاذ الـ 12 التي يشكل التزامها بالعدالة الجنائية الدولية مصدر إلهام.

(تكلمت بالإسبانية)

السياسية. ذلك هو الدرس الذي يجب أن نكفل تذكره. إن الصرب أو الكروات أو البشناق ليسوا هم المذنبين؛ بل كانت تلك الجرائم من فعل أفراد. وأولئك الأفراد، الذين ينتمون إلى جميع المجموعات العرقية، هم من حاكمناهم وأدناهم.

وكما أفادت الرئيسة غاتي سانتانا، لقد انتهت إجراءات المحاكمة في قضية كابوغا. ولا يسع مكتبي وكل من يؤمنون بالعدالة إلا أن يشعروا باستياء شديد، ليس تجاه القضاة بطبيعة الحال الذين أخذ حكمهم بالسوابق ويجب احترامه. والواقع إن عدم رضانا ينبع من إدراكنا أن ضحايا جرائم كابوغا والناجين منها لم يحصلوا على العدالة التي يستحقونها. ولن يواجه كابوغا أي حكم على دوره في معاناة الشعب الرواندي. غير أنه في وسعنا أن نكفل أن ينال غيره من المجرمين عقابهم، لا سيما أولئك الذين يواصلون الاختباء داخل مجتمعات الشتات في جميع أنحاء العالم.

لقد ألقى القبض على فولجانس كاييشيما في أيار/مايو من هذا العام ولا يزال محتجزا في جنوب أفريقيا في انتظار نقله أولا إلى أروشا. ونحن على ثقة من أن سلطات جنوب أفريقيا ستكفل نقل كاييشيما إلى عهدتنا من دون مزيد من التأخير. ويتوقع مكتبي، بعد أن أعلن عن وفاة ألويس نديمباتي في 14 تشرين الثاني/نوفمبر، أن نكتشف مصير آخر اثنين من متهمينا الهاربين في العام المقبل.

ومع الانتهاء من المحاكمات ودعاوى الاستئناف التي ننظر فيها، يركز مكتبي الآن بقوة على مهامنا المتبقية. وأهمها المساعدة التي نقدمها للسلطات الوطنية لمواصلة عملية المساءلة عن الجرائم المرتكبة في رواندا وبوغوسلافيا السابقة. تلك هي الطريقة التي نحقق بها رؤية مجلس الأمن بأن تتولى المحاكم الوطنية المسؤولية الكاملة من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية لبوغوسلافيا السابقة. واتساقا مع استراتيجية الإنجاز، أوعز المجلس إلى مكتبي بالاستجابة لطلبات المساعدة المقدمة من الشركاء الوطنيين. ولا تزال السلطات الرواندية تسعى إلى تقديم أكثر من 200 1 من مرتكبي الإبادة الجماعية الهاربين ذوي الأولوية، إلى العدالة. وبالمثل، لا يزال

في الختام، تقف الآلية على أهبة الاستعداد للتعاون خلال استعراض العام المقبل. ونحن ملتزمون ببذل كل ما في وسعنا لكفالة الانتهاء من أنشطتنا المتبقية على أكمل وجه. وسواء أكملت الآلية نفسها هذه المهام المتبقية الطويلة الأجل أو نقلتها على نحو سليم إلى هيئة أخرى مناسبة، فلا بد من متابعتها بعناية حتى النهاية. فإرثنا القيم - إرث المجلس القيم - يتطلب إنجاز العمل الرائد الذي بدأتها المحكمتان المخصصتان بطريقة تفي بالوعود التي قطعها الأمم المتحدة قبل 75 عاما.

وأشكر الأعضاء على اهتمامهم وأرحب بالاستماع إلى تعليقاتهم بشأن سبل المضي قدما.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أشكر القاضية غاتي سانتانا على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد براميرتس.

**السيد براميرتس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر الأعضاء على إتاحة هذه الفرصة لي لإطلاع مجلس الأمن مرة أخرى على ما نفذه مكتبي من أنشطة وما حققه من نتائج. وترد تفاصيل ذلك في تقرير المرحلي الخطي (انظر S/2023/566). وسأقدم اليوم عدة نقاط بارزة بشأن بعض المسائل الرئيسية.

لقد أكمل مكتبي ولايته المهمة المتمثلة في النظر في آخر قضايا المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية لبوغوسلافيا السابقة. ففي 31 أيار/مايو من هذا العام، أصدرت دائرة الاستئناف حكمها في قضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش. وقبلت دائرة الاستئناف حجج مكتبي بأن ستانيشيتش وسيماتوفيتش مسؤولان جنائيا كونهما مشاركين في عمل إجرامي مشترك لتطهير مناطق واسعة من كرواتيا والبوسنة والهرسك عرقيا. وكما أثبتنا مرارا وتكرارا، لقد ارتكب تلك الجرائم كبار المسؤولين في أعلى مستويات السلطة والذين حرضوا على الكراهية وبثوا الخوف وأطلقوا العنان لأعمال عنف لا توصف بغية تحقيق أهدافهم

ثالثاً، نقدم دعم الخبراء بناء على طلب المدعين العامين الوطنيين فيما يتعلق بالهاربين من العدالة في رواندا وبلدان يوغوسلافيا السابقة. وينطوي ذلك على دعم تنفيذي ودبلوماسي مباشر لشركائنا الوطنيين بشأن ملفات الهاربين تلك. ونثق بأننا سنحظى بالدعم الكامل من مجلس الأمن والدول الأعضاء والأمم المتحدة في ذلك المسعى.

ويتطلع مكتبي إلى الاستعراض المقبل لعمل الآلية، الذي سيبدأ في الأشهر المقبلة. ونرحب مرة أخرى بفرصة الانخراط المتعمق مع المجلس بشأن المهام المتبقية والمسائل الهامة الأخرى، بما في ذلك في اجتماع الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمة الجنائية الدولية الذي عقد بالأمس. وبناء على طلب المجلس، يعكف مكتب خدمات الرقابة الداخلية على الانتهاء من تقييمه أساليب الآلية وعملها، الذي سيشكل جزءاً من عملية الاستعراض. وفي هذا العام، سيركز تقييم مكتب خدمات الرقابة الداخلية على تعاون الآلية مع الدول الأعضاء، بما في ذلك على وجه الخصوص كيفية استجابتنا لاحتياجات الدول الأعضاء وكيفية إسهامنا في عمليات العدالة المحلية. ومع انتقال الآلية إلى مؤسسة معنية حصراً بتصريف الأعمال المتبقية، يصبح تركيز التقييم هذا مناسباً بصفة خاصة. وكما هو الحال دائماً، أتاح مكتبي لمكتب خدمات الرقابة الداخلية بشفافية إمكانية الوصول إلى سجلاتنا وموظفينا، مع تقديم كل أشكال الدعم والمساعدة الأخرى المطلوبة. ونرحب بالتعليقات البناءة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية وننتظر تقريره وتوصياته.

وختاماً، يصادف هذا الشهر الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لاعتماد اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. وقد كان اعتماد الاتفاقية تطوراً بارزاً. فقد نجحت المحكمتان المخصصتان في محاكمة جرائم الإبادة الجماعية المرتكبة في رواندا ويوغوسلافيا السابقة، مما أدى إلى إحراز تقدم كبير في المعاقبة على تلك الجريمة. وقد أثبتنا، من دون أي شك معقول، وقائع ما حدث، بما في ذلك أن الجناة تصرفوا بنية تدمير الجماعات المحمية كلياً أو جزئياً. كما طورنا إلى حد كبير الفقه القانوني لتلك الجريمة، لا سيما التسليم بأن

لدى المدعين العامين في يوغوسلافيا السابقة أكثر من 1 000 مجرم حرب مشتبه بهم للتحقيق معهم، ومقاضاتهم إن كان ذلك ضرورياً.

ونتلقى أيضاً طلبات من السلطات المحلية في دول أعضاء ثالثة، لا سيما في أوروبا وأمريكا الشمالية. وظللنا نتلقى، في السنوات العديدة الماضية، أكثر من 300 طلب للمساعدة سنوياً. ويبرهن ذلك بشكل ملموس على الحاجة الكبيرة إلى دعمنا. وقد دأب المدعون العاملون الوطنيون على تعزيز تلك البعثات. وفي الأشهر الأخيرة، زرت مرة أخرى رواندا ويوغوسلافيا السابقة لإجراء مشاورات بشأن عمليات العدالة المحلية والدعم المطلوب من مكتبي. وفي رواندا، شدد المحاورون - بمن فيهم على وجه الخصوص وزير العدل والمدعي العام - على تركيزهم على تقديم الذين ارتكبوا جرائم خلال الإبادة الجماعية ضد التوتسي عام 1994 إلى العدالة. ولتحقيق هدفهم، طلبوا دعماً مكثفاً من مكتبي. وبالمثل، في يوغوسلافيا السابقة، عقد المدعون العاملون المعنيون بجرائم الحرب من المنطقة جميعهم ومكتبي مؤخرًا مؤتمرنا السنوي لمناقشة تنفيذ استراتيجيات عملهم الوطنية ومناقشة الحلول بشأن كيفية التغلب على التحديات العديدة المتبقية. وأكدوا مرة أخرى أنهم يعتمدون على المساعدة المستمرة من مكتبي.

وبصفة عامة، نقدم عند الطلب ثلاثة أشكال من المساعدة لشركائنا الوطنيين.

أولاً، نوفر الوصول إلى الأدلة والمعلومات الواردة في الأدلة التي جمعناها، التي يبلغ مجموعها أكثر من 11 مليون صفحة، وآلاف الساعات من المواد السمعية والبصرية والمشغولات الحرفية. ومجموعة الأدلة التي جمعناها مورد فريد يمثل أدق وأشمل مستودع للأدلة المتعلقة بالجرائم المرتكبة في رواندا ويوغوسلافيا السابقة.

ثانياً، باستخدام خبرتنا المتطورة، نقدم المساعدة عبر مجموعة واسعة من المسائل القانونية والمتعلقة بالأدلة والادعاء العام والمسائل الاستراتيجية. ويتمثل أحد الجوانب الهامة لذلك العمل في إعداد ملفات التحقيق للمدعين العامين الوطنيين فيما يتعلق بثغرات المسألة ذات الأولوية المتصلة بقضايا المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية.



الأخير بتلك الصفة، ولذلك أود أن أعتزم هذه الفرصة لأعرب عن عميق امتناني لجميع الدول الأعضاء على الدعم القيم الذي قدمته لي وعلى روح التعاون التي أبدتها طوال فترة تولي مهمتي. كما أشكر الأمانة العامة على جودة المساعدة التقنية التي قدمتها، التي يسرت ليس فقط تسيير رئاستنا، بل وعملنا كذلك. وكذلك أود أن أجدد أحر تهاني للجميع على روح التوافق والشعور العالي بالمسؤولية التي سادت طوال مداولتنا، والتي مكنت من اتخاذ القرار 2637 (2022) بتوافق الآراء. إنني مقتنع بأن تنفيذ ذلك القرار سيسهم إسهاما كبيرا في تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في مكافحة الإفلات من العقاب باسم السلام والأمن والعدالة.

وقبل أن أوصل ملاحظاتي، أود أن أعرب عن أطيب تمنياتي لخلفي، الذي أعرض عليه استعدادي الكامل وكذلك استعداد وفد بلدي، بغية دعم جهودهم وقتما رأوا ذلك ضروريا.

تتعدّد جلسة اليوم بعد 30 عاما بالتام من إنشاء المحكمتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا من قبل مجلس الأمن، في أيار/مايو 1993، بغية جعل مكافحة الإفلات من العقاب في هذين البلدين فعالة في أعقاب الأحداث الخطيرة التي أثرت عليهما. وأود أن أشدد على أن مكافحة الإفلات من العقاب أمر أساسي للسلام والأمن الدوليين. وتؤيد غابون تأييدا تاما الجهود التي بذلتها الآلية خلال الفترة قيد الاستعراض، على الرغم من التحديات العديدة التي واجهتها في الاضطلاع بمهامها المتبقية وفقا للقرار 1966 (2010). إننا نقدر كفاءة وسرعة الإجراءات القضائية، واحترام الحقوق الأساسية للمتهمين وحماية هويات الشهود.

وترحب غابون بكون أن مكتب الرئيسة واصل تركيزه على تنفيذ خارطة الطريق، التي أدت الاستراتيجية التي تقوم عليها إلى إنشاء مؤسسة معنية تماما بتصرف الأعمال المتبقية. وترحب بالأولوية المعطاة لتعيين موظفين ذوي كفاءة عالية من خلال عملية عادلة، فضلا عن تعزيز التعاون بين هيئات الحكم ذات الصلة بغية إنجاز المهام المتبقية ضمن الإطار الزمني المتوقع. ونرى أن ذلك النهج، الذي

الجرائم المرتكبة ضد النساء والفتيات، بما في ذلك الاغتصاب والترحيل القسري، يمكن أن تكون جزءا لا يتجزأ من خطط الإبادة الجماعية.

ولا يوجد تاريخ انتهاء لالتزام المجتمع الدولي بمحاكمة جرائم الإبادة الجماعية. ولئن كانت المحاكمات الدولية للجرائم التي ارتكبت في رواندا ويوغوسلافيا السابقة اختتمت الآن، يواصل المدعون العامون الوطنيون، بدعمنا، العمل في محاكمهم. ومع وجود آلاف الجناة من رواندا ويوغوسلافيا السابقة الذين لم يحاكموا بعد، تقع على عاتق كل دولة عضو المسؤولية والفرصة للاضطلاع بدورها من خلال توفير التعاون الكامل والدعم الفعال.

ويجب علينا أن نسلم كذلك بأن الإنكار هو الملاذ الأخير لأيديولوجية الإبادة الجماعية. ويسعى الإنكار إلى محو كل من الضحايا والجرائم. ولذلك، وبقدر ما يجب أن نواصل البحث عن الجناة ومعاقتهم، تقع على عاتقنا كفاءة الدفاع عن الحقيقة وتعزيزها. وتلك هي المسؤولية النهائية التي تلقيها علينا اتفاقية الإبادة الجماعية، إذا أردنا حقا أن نمنع جريمة الجرائم ونقمعها. ويظل مكتبي ممتنا للدعم المستمر من المجلس في جميع جهودنا.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أشكر السيد براميرتس على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

**السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية):** أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة بشأن التقرير المرحلي (انظر S/20223/566) للآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. كما أشكر رئيسة الآلية، القاضية غراسيلا غاتي سانتانا، والمدعي العام سيرج براميرتس على إحاطتهما في سياق التقرير المرحلي الثالث والعشرين عن عمل الآلية الدولية، وفقا للقرار 1966 (2010) والفقرة 12 من القرار 2637 (2022).

يشرفني أن أتكلّم بصفتي رئيسا للفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين. إن مما لا شك فيه أن هذا سيكون بياني

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن الأمل في أن يستمر عمل الآلية بلا عوائق بالتعاون الكامل والفعال من المجتمع الدولي. وبالإضافة إلى اضطلاع الآلية بولايتها الحيوية، يجسد عملها البحث عن الحقيقة والعدالة ويشكل حصنا أخلاقيا ضد التعسف والفظائع الجماعية. وتحقيقا لتلك الغاية، فإن زيادة تكريس إرث المحكمتين والآلية واجب نبيل ويمثل ميزة رئيسية في مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز القانون الجنائي الدولي والنهوض به.

**السيد فرنانديز (موزامبيق)** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر القاضية غراسيلا غاتي سانتانا، رئيسة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، والمدعي العام سيرج براميرتس على إحاطتهما المتبصرتين وعلى المعلومات المستكملة عن الآلية. وترى موزامبيق أن هذه المناقشة حسنة التوقيت وذات أهمية حاسمة لمجلس الأمن، نظرا للحاجة إلى اتخاذ قرارات مستنيرة فيما يتعلق بعمل الآلية. وتؤيد موزامبيق بقوة عمل الآلية في السعي إلى تحقيق العدالة الدولية من خلال تولي مهام المحكمتين المخصصتين لرواندا ويوغوسلافيا السابقة. ونقر بالإسهام التاريخي لتلك المؤسسات القضائية الدولية في مكافحة مرتكبي الإبادة الجماعية. إن التطهير العرقي والإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أمور بغضضة. وينبغي ألا يكون هناك إفلات من العقاب على الانتهاكات الفظيعة للقانون الدولي. لقد عانى شعبا رواندا ويوغوسلافيا السابقة معاناة هائلة لعقود. ونحن نتحمل مسؤولية جماعية عن تكريم الضحايا والناجين بمحاسبة جميع الذين ارتكبوا الفظائع ضدهم.

وترحب موزامبيق باختم إجراءات الآلية الدولية بشأن الجرائم الأساسية. ونشجع الجهود الرامية إلى تحويل الآلية إلى آلية صغيرة ومؤقتة وفعالة حقا لتصريف الأعمال المتبقية، على النحو المتوخى أصلا والمحدد في القرارين 1966 (2010) و 2637 (2022). وندرك التحديات التي تواجهها الآلية في الوفاء بولايتها، بما في ذلك ما يتعلق بإنفاذ الأحكام. ونشدد على الدور الحاسم لدول الإنفاذ والتزامها، والذي يستحق بالغ تقديرنا.

يعطي الأولوية لتعزيز أساليب وأدوات العمل القائمة، طريقة مناسبة للمتمكين من الانتقال الفعال نحو إنجاز المهام المتبقية للآلية، الأمر الذي سيكون خطوة أساسية في ضمان إرث المحكمتين المخصصتين والآلية. وفي هذا الصدد، تؤيد غابون جميع التدابير المتخذة لتحقيق ذلك الهدف، ولا سيما وضع مشروع إطار العمليات لإنجاز المهام المتبقية. وتلك الوثيقة، التي تلخص المهام المتبقية للآلية، تقدم أيضا توقعات لعبء العمل، بما في ذلك تعقب الهاربين ورصد القضايا المحالة إلى الولايات القضائية الوطنية ورصد تنفيذ الأحكام وإدارة المحفوظات وحماية الشهود. وفي هذا السياق الحساس بشكل خاص، الذي أبرزته رئيسة الآلية، نشجع الرئيسة على الحفاظ على تعاون وثيق ومستمر مع مجلس الأمن وأصحاب المصلحة.

وفي سياق الإجراءات القضائية، يمثل الانتهاء من قضية المدعي العام ضد يوفيك ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش خطوة حاسمة فيما يتعلق بانتهاكات قوانين وأعراف الحرب وعمليات الترحيل والأفعال اللاإنسانية والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت في البلقان في عام 1992. وهو ييبث آملا كبيرا في نفوس الضحايا ويمنحهم الثقة في أن العدالة ستتحقق، مهما طال الوقت. ونشيد بقضاة الآلية على جهودهم الدؤوبة لإنهاء تلك القضية البارزة. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بتعيين الأمين العام للقاضية الأوغندية ليديا موغامبي لتحل محل القاضية إليزابيث إباندا - ناهاميا.

لقد وصلت الآلية الآن إلى مرحلة حاسمة في إلقاء القبض على الهاربين. ونشيد بالجهود الدؤوبة التي يبذلها المدعي العام سيرج براميرتس ومكتبه لتنفيذ اعتقال شارل ريانديكاو وشارل سيكوبابو، اللذين يعتبران الآن الهاربين المتبقين بعد إلقاء القبض على فولجانس كاييشيما وتأكيد وفاة ألويس نديمباتي في عام 1997. ويجب أن تظل مكافحة الإفلات من العقاب ضرورة حتمية بالنسبة للمجتمع الدولي. وتشجع غابون الدول المعنية على التعاون الوثيق مع فرعي الآلية من أجل جمع أكبر قدر من الأدلة الضرورية لبدء تحقيقات قضائية في المستقبل تكون واسعة النطاق بما يكفي لإثبات وقائع الجرائم الخطيرة التي ارتكبت. ونغتنم هذه الفرصة للتديد بتمجيد الجناة.



جانب بعض الشخصيات السياسية. وهذا الخطاب يرسخ الانقسامات ويمنع البلدان من توفير بيئات آمنة ومزدهرة وشاملة لجميع مواطنيها. وتضطلع المحكمة بدور أساسي في تحقيق العدالة للجميع، الأمر الذي يعزز بدوره السلام والمصالحة. ولذلك، نرحب بالتقدم المحرز في مناقشات الآلية مع حكومة كرواتيا بشأن إنشاء مركز إعلامي في زغرب بشأن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ويمكن لهذه المراكز أن تعزز معرفة التاريخ وفهمه، وهو أمر مهم في التصدي لإنكار الجرائم الفظيعة.

وعلاوة على ذلك، لا يزال العمل المستمر للآلية مع حكومة رواندا ضروريا فيما تستعد رواندا لإحياء ذكرى مرور 30 عاما على الإبادة الجماعية ضد التوتسي في نيسان/أبريل 2024. ونظرا للدور الحاسم الذي تضطلع به الآلية، تفخر المملكة المتحدة بإظهار دعمها من خلال إنفاذ الأحكام، وبذلك تأخذ على محمل الجد واجبها في رعاية المحتجزين تحت إشراف الآلية.

ونقطتي الثالثة هي أنه لا تزال هناك عدة مسائل معلقة، لها تأثير على قدرة الآلية على إنجاز ولايتها ويجب معالجتها. وعلى وجه الخصوص، نشعر بخيبة أمل إزاء التقارير التي تفيد بأن بعض الدول تعرقل التعاون في غرب البلقان. وندعو صربيا إلى الوفاء بالتزامها بإلقاء القبض على بيتار يوييتش وفيركا راديتا ونقلهما إلى الآلية بعد سنوات من طلبات اعتقالهما. كما تشعر المملكة المتحدة بالقلق إزاء وضع الأفراد الروانديين الذين تم نقلهم إلى النيجر والذين أصبحوا عديمي الجنسية منذ عام 2022 ولا يزالون رهن الإقامة الجبرية. ونرحب بالحصول على مزيد من المعلومات المستكملة بشأن الجهود الرامية إلى إيجاد حل دائم فيما يتعلق بأولئك الأفراد.

وفي الختام، على الآلية القيام بعمل هام وحساس جدا، لضمان إنفاذ الأحكام بشكل سليم، والحفاظ على إرثها، ودعم المحاكمات الوطنية. ونرى أن الآلية في وضع جيد يمكنها من الاضطلاع بتلك المهام الجارية وأنها تأخذ على محمل الجد ضرورة القيام بذلك بطريقة مبسطة. وننتطلع إلى استعراض ولاية الآلية خلال الأشهر المقبلة.

وثمة مجال آخر يتطلب اهتمام المجلس هو حالة الأشخاص الذين بُرئت ساحتهم وأُفرج عنهم والذين نُقلوا إلى النيجر، عملا بالاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة وحكومة النيجر. فحالتهم التي لم تُحل تبعث على القلق، لا سيما بعد انقلاب 26 تموز/يوليه في ذلك البلد. ويستحق هؤلاء الأشخاص، الذين قضوا بالفعل مدة عقوبتهم، حريتهم وتمتعهم بحقوق أخرى. ويجب أن نقف ضد أي شكل من أشكال الظلم أمام أعيننا. ونشجع على مواصلة الجهود الرامية إلى إيجاد حل دائم وقابل للتطبيق لهذه المسألة الملحة، نظرا لعدم الاستقرار السياسي في النيجر.

إن أفضل طريقة لتحقيق العدالة هي على الصعيد المحلي. ونعتقد أن السلطات الوطنية يمكنها - وينبغي لها - أن تعزز المساءلة، بمساعدة دولية، مع احترام حقوق الضحايا والمتهمين. والجهود المشتركة للمؤسسات القضائية الوطنية والدولية من أجل ضمان المساءلة لا توفر العدالة للضحايا والناجين فحسب، بل تهدف أيضا إلى ضمان السلام المستدام وتضميد الجراح والمصالحة.

في الختام، تقف موزامبيق على أهبة الاستعداد لدعم الآلية في إنجاز مهمتها النبيلة.

**السيد ويكرماسنغي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):** أود

أن أبدأ بشكر الرئيسة غاتي سانتانا والمدعي العام براميرتس على إحاطتهما وعلى عرض التقرير الأخير للآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (انظر S/2023/566). وأعتمد هذه الفرصة أيضا لأشيد بسفير غابون وفريقه على قيادتهم لفريق مجلس الأمن العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين. وأود أن أتناول اليوم ثلاث نقاط.

أولا، استمر عمل الآلية بفعالية وكفاءة خلال الأشهر الستة الماضية. وفي الآونة الأخيرة، شمل ذلك تأكيد وفاة الهارب السيد ألويس نديمباتي. ونشيد بمكتب المدعي العام على عمله ونردد دعوة التقرير إلى مواصلة التعاون بين جميع الدول لضمان إلقاء القبض على الهاربين الروانديين الاثنيتين المتبقين في أقرب وقت ممكن.

ثانيا، لا يزال عمل الآلية حاسما. وفي غرب البلقان، شهدنا توترات عرقية - قومية متصاعدة واستخداما مقلقا لخطاب الكراهية من

السيد سيمونوف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):

أشكر الرئيسة غاتي سانتانا والمدعي العام براميرتس جزيل الشكر على هذه الإحاطة بشأن العمل الجاري الذي تقوم به الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمة الجنائية للنهوض بالمساءلة عن الفظائع المرتكبة في رواندا ويوغوسلافيا السابقة. نحن ممتنون للرئيسة غاتي سانتانا على قيادتها لهذه المؤسسة الهامة. وتواصل الآلية القيام بعمل هائل في تحقيق العدالة فيما يتعلق ببعض من أخطر الجرائم التي ارتكبت في القرن الماضي.

وتود الولايات المتحدة أن تعرب مرة أخرى عن تعازيها لأوغندا في وفاة القاضية إليزابيث إيباندا - ناهاميا. ونرحب بتعيين الأمين العام للقاضية ليديا موغامبي سالي ونتمنى لها التوفيق في هذا المنصب. ونتطلع أيضا إلى ملء الشاغر في قائمة القضاة قريبا.

والجدير بالذكر أن سلطات جنوب أفريقيا اعتقلت في أيار/مايو فولجانس كاييشيما، الذي أفلت من الاعتقال لأكثر من 20 عاما. وكاييشيما متهم بارتكاب إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية لدوره المزعوم في القتل الوحشي لأكثر من 2 000 رجل وامرأة وطفل من التوتسي في كنيسة أبرشية نيانغي. ونهئ فريق التتبع التابع للآلية وسلطات جنوب أفريقيا على ذلك الإنجاز في النهوض بالعدالة لجميع أولئك الضحايا. ونتطلع إلى الاختتام السريع والعاقل للإجراءات القانونية المتعلقة بطلب الآلية نقل كاييشيما إلى عهدها. ونلاحظ أيضا أن مكتب المدعي العام أعلن في تشرين الثاني/نوفمبر وفاة ألويس نديمباتي، وهو هارب آخر من الفارين المتبقين الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام ضدهم. وفي حزيران/يونيه، وجدت دائرة الاستئناف أن فيليسيان كابوغا - الذي أُلقي القبض عليه بعد 26 عاما من توجيه الاتهام إليه - ليس أهلا للمثول أمام المحكمة. إن قرار وقف محاكمة كابوغا ووفاة نديمباتي لا يمكن أن يعيدا ما فقد، وهما بلا شك خيبة أمل للعديد من ضحايا تلك الفظائع. ومع ذلك، نأمل أن تكون متابعة تلك القضايا قد وفرت للضحايا قدرا من الراحة لأن الآلية والمجتمع الدولي لم ينساهم.

وفيما يتعلق بيوغوسلافيا السابقة، أثبتت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة باستمرار أنه حتى كبار القادة العسكريين والسياسيين يمكن مساءلتهم عن الجرائم الفظيعة. ونحن ممتنون لعقود من العمل الذي قام به القضاة والمحامون ومحامو الدفاع وغيرهم من موظفي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية، وإسهاماتهم الهائلة في سيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب في يوغوسلافيا السابقة. ونقدر أهمية حكم الاستئناف الذي أصدرته الآلية مؤخرا في قضية يوفيك ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش. ذلك الحكم الذي طال انتظاره، والذي يعترف بمسؤولية المسؤولين الحكوميين السابقين عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في البوسنة والهرسك وكرواتيا، هو القضية الأخيرة التي تنطوي على جرائم أساسية ارتكبت في يوغوسلافيا السابقة ويغلق فصلا هاما في تاريخ العدالة الجنائية الدولية. لقد أدت الآلية دورا لا غنى عنه في الاضطلاع بارث المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ونعرب عن تقديرنا لجهود الآلية للمساعدة في مكافحة إنكار الإبادة الجماعية بزيادة إمكانية الوصول إلى السجلات القضائية العامة للمحكمة المخصصتين والآلية وتعزيز التعاون مع الدول المتضررة على نطاق أوسع.

وبينما تنتقل الآلية إلى مرحلة تعنى بالكامل بتصريف الأعمال المتبقية، فإننا نقدر الأولويات التي أعربت عنها الرئيسة غاتي سانتانا، بما في ذلك تبسيط مهامها. ونتطلع كثيرا إلى إجراء مناقشات بشأن إطار عمليات الآلية لإنجاز مهامها، ونقدر تقديرا كبيرا التحليل المتعمق للآلية فيما يتعلق بتلك المرحلة الهامة من عملها. وعلى هذا المنوال، نقدر جهود الآلية لتلبية طلبات السلطات الوطنية للمساعدة في النهوض بالعدالة في نظمها. وفي نهاية المطاف، يجب أن تتحمل السلطات الوطنية المسؤولية الرئيسية عن توفير العدالة للضحايا.

وكما يلاحظ تقرير الرئيسة غاتي سانتانا، فإن إحدى أهم وظائف الآلية للمضي قدما ستشمل الإشراف على إنفاذ أحكام المحكمة المخصصتين والآلية. وننوه بالبلدان الـ 12 التي تعمل كدول إنفاذ

**السيدة شاندا (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية):** أود أن أشكر الرئيسة غاتي سانتانا والمدعي العام براميرتس على عرضيهما المفصلين. ونود أيضاً أن نرحب بمشاركة ممثلي البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا ورواندا في هذه الجلسة.

لقد انقضت ثلاثون سنة منذ أن قرر المجلس إنشاء المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وبينما نستعد لإحياء الذكرى السنوية الثلاثين للإبادة الجماعية في رواندا، انتقلت الآلية من كونها محكمة تنفيذية إلى مؤسسة لتصرف الأعمال المتبقية حقاً.

وتتطلب هذه اللحظة الحاسمة عدداً من الملاحظات التي أود أن أرددها.

أولاً، نود أن نؤكد من جديد دعمنا للآلية وأن نشيد بالجهود المبذولة لتنفيذ ولايتها. وبينما التقدم الكبير المحرز خلال الأشهر الستة الماضية تصميم المدعي العام والرئيسة والقضاة على تقديم مرتكبي الجرائم الدولية إلى العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب. ونرحب على وجه الخصوص باختتام آخر القضايا الموروثة من المحكمتين الجنائيتين الدوليتين. وتمثل القرارات الصادرة في قضايا كابوفا وستانيشيتش وسيماتوفيتش، التي أحطنا علماً بها، دخول الآلية في مرحلة تصرف بحتة للأعمال المتبقية.

غير أن اختتام المحاكمات الأخيرة لا يقلل بأي حال من الأحوال من أهمية الآلية. بل على العكس من ذلك، يظل تصميمها على مكافحة الإفلات من العقاب حاسماً لتعزيز السلام ومنع اتجاهات التحريف وإنكار الفظائع وتمجيد المجرمين التي أبلغنا بها والتي تثير قلقنا البالغ.

ثانياً، إن مستقبل الآلية يستحق اهتمامنا الكامل. وبعد أن دخلت الآلية مرحلة جديدة من العمل، فإنها ستواصل الاضطلاع بدور أساسي في رصد تنفيذ الأحكام، ومساعدة السلطات الوطنية، وتعقب الهاربين، وتحديد مسؤولية العديد من الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم دولية. ونحيط علماً بالأولويات الجديدة ووضع مشروع إطار لإنجاز

تحتجز من أدينوا. وسيظل نجاح عمل الآلية يعتمد على التعاون الوثيق مع تلك الدول وغيرها لضمان قضاء مجرمي الحرب مدة عقوبتهم.

وفي الختام، نعترف ونكرم شجاعة وصمود الضحايا والناجين وأحبائهم وهم يواصلون الكفاح من أجل الاعتراف الرسمي بالفظائع المرتكبة في مجتمعاتهم. ونقدر شجاعة آلاف الشهود الذين شاركوا في المحاكمات أمام المحكمتين المخصصتين والآلية والمحاكم الأخرى. بدونهم، لا يمكن تحقيق العدالة. وستواصل الولايات المتحدة الضغط من أجل العدالة كأساس للسلام والاستقرار في مجتمعاتهم.

**السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية):** تشكر الصين الرئيسة غاتي سانتانا والمدعي العام براميرتس على إحاطتيهما.

وفقاً لقرارات مجلس الأمن، ينبغي أن تكون الآلية هيكلًا صغيراً ومؤقتاً وفعالاً، تتضاءل وظائفه وحجمه بمرور الوقت. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرزت الآلية تقدماً في أنشطتها القضائية بطريقة منظمة وأكملت أنشطة المحاكم في جميع إجراءاتها الجنائية الأساسية. ومن ثم، لم يعد لدى الآلية محاكمات أو إجراءات استئناف جارية أو مقبلة في قضاياها الأساسية. وتأمل الصين أن تواصل الآلية، على أساس هذا التقدم، تقليص وظائفها وحجمها، وترشد نفقاتها، ومواصلة تخصيص الموارد المالية على النحو الأمثل.

إن التعاون العملي والفعال بين الآلية والبلدان المعنية أمر حاسم لتنفيذ ولايتها وتسيير أعمالها. وفيما يتعلق بمسائل تشمل تعقب الهاربين، وتبادل المعلومات، وإعادة توطيد الأشخاص الذين تمت تبرئتهم والإفراج عنهم، تأمل الصين أن تعزز الآلية اتصالاتها مع الأطراف المعنية، وأن تعزز الثقة المتبادلة، وأن تراعي الشواغل المشروعة للأطراف، وأن تستفيد من النجاحات السابقة، وأن تجد حلولاً مناسبة، وأن تشارك في مكافحة الإفلات من العقاب.

وأخيراً، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن شكري لغابون، رئيسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين التابع للمجلس، ولمكتب الشؤون القانونية على التنسيق بين المجلس وأنشطة الآلية.

مهام الآلية، ونرحب بتصميم الرئيسة والمدعي العام على استخدام الموارد إلى أقصى حد وتعزيز فعالية الآلية.

ونود أن نبرز أهمية الحفاظ على إرث المحكمتين الجنائيتين الدوليتين والآلية. لذلك ننوّه، مع الاهتمام، بتبادل الآلية الآراء مع مكتب الأمم المتحدة في جنيف بشأن برنامجها للحفظ الرقمي. ونرحّب أيضاً بجهود الآلية لمساعدة المجتمعات المتضررة، ولا سيما الأجيال الشابة، على الاطلاع بصورة أفضل على وقائع الجرائم المرتكبة والاعتراف بمعاناتهم.

ثالثاً، تتطلب مكافحة الفعالة للجرائم الدولية تعاوناً مستداماً ومعزّزاً. والمهام التي ستؤديها الآلية حاسمة، ويجب أن تكون قادرة على الاعتماد على الدعم القوي من الأمم المتحدة ومجلس الأمن في ذلك الصدد. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون الآلية قادرة على الاعتماد على دعم جميع الدول. ونأسف لعدم تعاون بعض الدول في إلقاء القبض على المشتبه فيهم وتسليمهم، ونحثها على مضاعفة جهودها في هذا المجال. كما نشجع الدول على تعزيز أطر تعاونها الإقليمي في المسائل الجنائية ونرحب في ذلك السياق بالجهود التي يبذلها المدعي العام في غرب البلقان. ونرحب أيضاً بجهود المدعي العام لتعزيز القدرات الوطنية والاستجابة لطلبات المساعدة.

ونرحب أيضاً باختتام الدعاوى القضائية الأساسية مؤخراً. بيد أن هناك وظائف متبقية طويلة الأجل يتوقع من الآلية أن تؤديها أثناء نقلها إلى الولايات القضائية الوطنية أو في حال تعذر ذلك، بما في ذلك الإشراف على إنفاذ الأحكام، وحماية الضحايا والشهود، وطلبات المراجعة القضائية، وحفظ محفوظاتها.

إن تعقب الهاربين هو أيضاً وظيفة رئيسية للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. وندعو إلى التعاون الكامل مع مكتب المدعي العام بغية إلقاء القبض على الهاربين الاثنين المتبقين. ونشدد أيضاً على ضرورة التعاون مع الآلية فيما يتعلق بتنفيذ مذكرات التوقيف المعلقة وأوامر تسليم أو تغيير مكان الأشخاص الذين تمت تبرئتهم أو الإفراج عنهم.

لقد ورثت الآلية دعاوى قضائية والوظائف المتبقية للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ومن

ونأسف لأن حالة الأشخاص السبعة الذين أعيد توطينهم في النيجر لأكثر من عامين ما زالت دون حل، على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الآلية في ذلك الصدد.

وقد مكّنت المحكمتان الجنائيتان الدوليتان المخصصتان والآليتان، منذ إنشائهما، من تقديم العديد من مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية إلى العدالة والاعتراف بمعاناة الضحايا. ومع دخول الآلية مرحلة تكميلية بحتة، بات من الضروري أن نقدم لها دعمنا الكامل إلى أن يكتمل عملها. ويجب أن نواصل جهودنا لتعزيز العدالة والمساءلة والسلام.

**السيد موريتي (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر القاضية غراسيلا غاتي سانتانا والمدعي العام سيرج براميرتس على تقريرهما

وتؤيد مالطة أيضاً تأييداً تاماً أولويات مكتب المدعي العام، مع التركيز على تحديد أماكن الهاربين المتبقين واعتقالهم ومساعدة الولايات القضائية الوطنية في محاكمة الجرائم الدولية المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة ورواندا.

ومن خلال مساعدة السلطات الوطنية، يواصل مكتب المدعي العام القيام بدور حاسم في تيسير سيادة القانون والمساءلة على الصعيد العالمي. ونعرب عن تقديرنا للجهود المبذولة لبناء القدرات في الولايات القضائية الوطنية، مثل الحلقات البحثية المتعلقة بالمقاضاة على جرائم العنف الجنسي المرتبطة بالنزاع للمدعين العامين من إسواتيني وغانا. ويشكل دعم مكتب المدعي العام لإصلاح القوانين المحلية مجالاً حاسماً آخر يمكن أن ييسر الملاحقة القضائية الفعالة في قضايا العنف الجنسي المتصل بالنزاعات.

ونرحب أيضاً بالتقدم الكبير المحرز في تحديد أماكن الهاربين المتبقين الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام بحقهم ومعرفة مصيرهم. ونردد الدعوة الواردة في التقرير (انظر S/2023/566) إلى تعاون الدول لكفالة تقديم الهاربين المتبقين إلى العدالة بأسرع ما يمكن. وإدراكاً منا للتحديات التي تواجهها الآلية في مجال الإنفاذ، نعرب عن أملنا في أن تضطلع الدول التي تستطيع أن تفعل ذلك بمسؤوليات الإنفاذ. وننضم إلى الآلية في تقديم الشكر لدول الإنفاذ الـ 12 المشار إليها في التقرير والإشادة بها.

وقد اتخذت الآلية والهيئات السابقة لها خطوات هامة في إثبات الحقائق وتوفير السجل التاريخي للجرائم الفظيعة المرتكبة في رواندا ويوغوسلافيا السابقة. وفي هذا السياق، نتفق مع الرئيسة على الأهمية الحاسمة لزيادة إمكانية الاطلاع على السجلات العامة للمحكمتين المخصصتين والآلية. ونرحب بتعاون الآلية مع السلطات الرواندية بشأن مسائل مثل زيادة إمكانية الوصول إلى المحفوظات، فضلاً عن المناقشات التي بلغت مرحلة متقدمة بشأن إنشاء مركز معلومات في زغرب، في كرواتيا. وتلك خطوات أساسية لمكافحة الإنكار الخطير للحقائق وتحريفها وللإسهام في المصالحة وتضميد الجراح. ومن

الأهمية بمكان الحفاظ على إرثهما. وبتخاذ القرار 2637 (2022)، سمح مجلس الأمن للآلية بمواصلة عملها لمدة عامين. وقبل انتهاء الولايات الحالية لمدعيها العام وقضاتها في حزيران/يونيه، يجب أن نعترف بأن الآلية لا تزال بحاجة إلى الوقت والموارد لإنجاز المهام الموكلة إليها. ويوفر مشروع إطار العمليات الواضح لإنجاز المهام الذي قدمه مؤخرًا المسؤولون الرئيسيون في الآلية لمجلس الأمن مدخلات هامة لتوجيهه بشأن ولاية الآلية في المستقبل.

وتؤكد البرازيل من جديد أن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن محاسبة مرتكبي الجرائم في أراضيها. فالمحاكم الدولية مكملات للمحاكم الوطنية. ويجب أن تتصرف عندما تكون المؤسسات الوطنية غير قادرة أو غير راغبة في الفصل في تلك الجرائم بنفسها. يكفل مبدأ التكامل احتفاظ الدول بحقها، وقبل كل شيء واجبها، في توفير العدالة لمواطنيها. إن المؤسسات الوطنية القوية التي تضمن المساءلة عن الجرائم الخطيرة تجعل مجتمعاتها أكثر صموداً في وجه الانتكاس إلى النزاع وانتهاكات القانون الدولي.

**السيدة غات (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر أيضاً الرئيسة غاتي سانتانا والمدعي العام براميرتس على إحاطتهما بشأن العمل الجاري للآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. وبينما ننتظر تقييم مكتب خدمات الرقابة الداخلية، قبل الاستعراض في ربيع العام المقبل، نشيد باهتمام الرئيسة بالاضطلاع بأشطة التخطيط للمستقبل والتركيز على الأولويات الثلاث الجديدة التي أعلنت عنها الجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر (انظر A/78/PV.19). ونتطلع إلى إجراء مناقشات بناءً بشأن مشروع إطار العمليات لإنجاز المهام الذي قدم إلينا أمس.

وبينما نرحب بالتقدم الذي أحرزته الدوائر في إنجاز العمل القضائي، فإننا نسلّم أيضاً بالحاجة إلى مواصلة عملها بشأن إنفاذ الأحكام، والحفاظ على المحفوظات، وحماية الشهود، وعلى وجه الخصوص تقديم المساعدة إلى الولايات القضائية الوطنية. ونؤكد للرئيسة والمدعي العام تعاوننا في ذلك الصدد.

بينما تنتقل الآلية الآن من محكمة عاملة إلى مؤسسة لتصريف الأعمال المتبقية حقاً، فإننا نقدر تركيز الرئيسة، أولاً، على إطار العمليات لإكمال المهام خلال المرحلة الجديدة لتصريف الأعمال المتبقية للآلية؛ وثانياً، القيادة الفعالة والإدارة الرشيدة في أداء المهام الصادر بها تكليف والأنشطة المتبقية؛ وثالثاً، توطيد إرث المحكمتين المخصصتين والآلية والعمل عن كثب مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، ولا سيما من خلال دعم الهيئات القضائية الوطنية في يوغوسلافيا السابقة ورواندا والاستجابة لطلبات المساعدة.

وكما جاء في التقرير (انظر S/2023/566)، فإن دورة العدالة لا تنتهي بإصدار حكم أو بانتهاء الإجراءات داخل المحكمة. ولا يزال تنفيذ الأحكام أمراً لا بد منه. ومن المهم بنفس القدر توطيد إرث المحكمتين المخصصتين والآلية ومواصلة المساعدة المقدمة إلى الهيئات القضائية الوطنية في الفصل في القضايا المتعلقة بالنزاعات في يوغوسلافيا السابقة ورواندا. وقبل كل شيء، تتحقق العدالة أيضاً عندما ينخرط السياسيون وصانعو السياسات بشكل كامل وهادف في مكافحة الإبادة الجماعية وإنكار الجرائم الفظيعة وتحريف الحقائق. فالعدالة والمساءلة تعنيان أيضاً التأكد من عدم تكرار جرائم الماضي.

إن الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين والمحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية هي أركان أساسية للعدالة الدولية وأمثلة حية تظهر التزام المجتمع الدولي بمحاسبة المسؤولين عن الجرائم الفظيعة. ونشيد بالعمل الممتاز للقضاة وموظفي المحاكم ونشكرهم على إسهامهم وتفانيهم في تعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب في يوغوسلافيا السابقة ورواندا. وهذا هو السبيل الوحيد نحو تحقيق المصالحة والتعايش السلمي في البلقان ورواندا وأماكن أخرى.

وندعو جميع الدول الأعضاء إلى التعاون الكامل وغير المشروط مع الآلية حتى لا يفلت أحد من العدالة. وعلى وجه الخصوص، نواصل حث صربيا على إلقاء القبض على بيتار يوييتش وفييريكا راديتا وتسليمهما.

الجوانب الأساسية لهذا العمل أيضاً كفالة اتباع نهج قوية تركز على الضحايا والناجين وتجسد المدخلات من الطوائف المتضررة.

وأود أيضاً أن أشيد بغابون على عملها بصفقتها رئيسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين.

وكما قالت الرئيسة في المؤتمر المعنون "30 عاماً على إنشاء المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة"،

"رغم كل الصعاب، تجاوزت المحكمة تطوير الجوهر والإجراءات وساعدت في خلق ثقافة قانونية جديدة لمناهضة الإفلات من العقاب."

ويجب أن يكون إرث المحكمتين المخصصتين هو ثقافة لمناهضة الإفلات من العقاب.

**السيد ساستولي (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية):** أرحب بالرئيسة سانتانا والمدعي العام براميرتس في المجلس وأشكرهما على التقييمين الموضوعيين للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

ونشيد بالتصميم الذي أظهرته الآلية في تنفيذ ولايتها المتمثلة في محاكمة أولئك الذين وجهت المحكمتان المخصصتان اتهامات إليهم وتقديمهم إلى العدالة.

وترحب ألبانيا بالعمل الذي أنجزته الآلية لإصدار حكم الاستئناف في قضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش، في 31 أيار/مايو، والذي يمثل اختتاماً لجميع الدعاوى المتعلقة بالجرائم الأساسية المعروضة على المحكمة. وهو يمثل معلماً بارزاً للعدالة الدولية ويخفف من كرب آلاف الضحايا ويذكرهم بأن المجتمع الدولي يهتم بمعاناتهم.

وعلى نفس المنوال، تشيد ألبانيا بإلقاء القبض على فولجانس كايبيشما في 24 أيار/مايو بعد أن ظل هارباً طوال الـ 22 عاماً الماضية. وقد أحطنا علماً بالخطوات التي تتخذها الدائرة الابتدائية بشأن القضية المرفوعة ضد فيليسيان كابوغا وستنتبها.



ممکن، فضلا عن الخيارات المحتملة لنقل الأنشطة المتبقية. ومشروع الإطار الذي قدمته الرئيسة سانتانا أمس إلى أعضاء المجلس بشأن إكمال مهام الآلية خلال هذه المرحلة الجديدة مشروع هام. ونشيد أيضا بمبادرة الرئيسة لإعادة الهيكلة الداخلية، والتي تجمع بين خفض الوظائف وتبسيط سير العمل من أجل تحقيق الاستفادة المثلى من الموارد والكفاءات.

وأود أن أؤكد مجددا اهتمام اليابان المستمر بأنشطة الآلية ودعمها الثابت لها. ونحن ملتزمون بتعزيز سيادة القانون بالتعاون مع الدول الأعضاء الزميلة والمؤسسات القضائية الدولية، بما في ذلك الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

**السيد كوربيه (غانا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أشكر الرئيسة غاتي سانتانا والمدعي العام براميرتس على تقديم تقريرهما التقييمي الثالث والعشرين (انظر S/2023/566) إلى مجلس الأمن، عملا بالفقرة 16 من القرار 1966 (2010)، الذي يزود أعضاء المجلس بلمحة عامة عن التقدم المحرز في العمل فضلا عن التحديات التي تواجه الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ويقر وفد بلدي بالدور المهم الذي تضطلع به الآلية في وضع حد للإفلات من العقاب وتقديم من تبقى من مرتكبي الجرائم الفظيعة إلى العدالة، وسيواصل دعم جميع الجهود الرامية إلى العمل بشكل بناء مع الوفود الأخرى في ذلك الصدد. وفيما يتعلق بمحتويات التقرير، تود غانا أن تسلط الضوء على النقاط الأربع التالية.

أولا، فيما يتعلق بمسألة التعاون بين الدول والآلية، نود أن نعرب عن قلقنا إزاء التحديات التي لا تزال تواجه الآلية في مجال الإنفاذ. وكما هو مبين بحق في التقرير، فإن إعادة الدول لبعض الأشخاص المدانين إلى وحدة الأمم المتحدة للاحتجاز يضع عبئا ماليا على كاهل الآلية، لأن الوحدة لم تكن مخصصة لهذه الأغراض. وفي ذلك الصدد، نواصل شكر الدول الـ 12 القائمة بالإنفاذ على موافقتها على الاضطلاع بمسؤوليات إضافية في إنفاذ الأحكام الصادرة بحق شخص

في الختام، بما أن هذه آخر جلسة تشارك فيها ألبانيا بشأن الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، فإننا نؤكد من جديد دعمنا القوي للمحاكم الدولية والآليات المستقلة في مكافحة الإفلات من العقاب وتحقيق العدالة في كل مكان.

وستواصل ألبانيا العمل عن كثب مع المحاكم الدولية والدول الأعضاء التي تتشاطر نفس الأولويات والمبادئ.

**السيد ناغانو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر الرئيسة غاتي سانتانا والمدعي العام براميرتس على تقريريهما الزاخرين بالمعلومات وعلى إحاطتهما.

إن اليابان ملتزمة بتعزيز سيادة القانون، بما في ذلك مكافحة الإفلات من العقاب، فضلا عن السعي إلى تحقيق العدالة الانتقالية، وبالتالي تدعم دور الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. ونود أن ندعو جميع الدول إلى التعاون معها.

ويسرنا أن نرى أن الآلية قد أظهرت تقدما ملحوظا هذا العام. ففيما يتعلق بالملاحقة القضائية، أصدرت الآلية في أيار/مايو حكم الاستئناف في قضية ستانيسيتش وسيماتوفيتش، وتقرر في أيلول/سبتمبر وقف المحاكمة في قضية كابوغا إلى أجل غير مسمى. وتمثل هاتان القضيتان اختتام المحاكمات ودعاوى الاستئناف المحالة من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وبالمثل، وفيما يتعلق بالتحقيقات، نجح مكتب المدعي العام في أيار/مايو في إلقاء القبض على كاشيما الهارب منذ فترة طويلة وأكد وفاة نديمباتي في تشرين الثاني/نوفمبر. ونعرب عن تقديرنا للرئيسة سانتانا والمدعي العام براميرتس، وكذلك لجميع موظفي الآلية على جهودهم المتفانية.

ومع التقدم الملحوظ في مجالي التحقيق والمقاضاة، نرحب بحقيقة أن الآلية تنتقل الآن من محكمة عاملة إلى مؤسسة لتصرف الأعمال المتبقية حقا. وبينما نعترف بأن الآلية لا تزال تؤدي دورا لا غنى عنه، ينبغي تضيق نطاق أنشطتها وحجمها بمرور الوقت بما يتناسب مع التخفيض في مهامها. وفي هذا الصدد، نعرب عن تقديرنا لقيادة الآلية في سعيها إلى استكمال مهامها المتبقية في أقرب وقت

الإجراءات القانونية في جنوب أفريقيا. وهذا أيضا يخضع للشروط المنصوص عليها في قرارات الإحالة ذات الصلة. ونحث الآلية على مواصلة هذه الأنشطة، لأن هذا التطور يساعد في بناء قدرات الموظفين في هيئات الادعاء الوطني للبلدان المتضررة، تمشيا مع مبدأ التكامل. وأخيرا، تحيط غانا علما بالتدابير المتخذة لحماية الشهود. ولاحظنا أن الآلية أجرت تقييمات للتهديدات ونسقت الاستجابات للاحتياجات المتعلقة بالأمن بموجب أوامر الحماية القضائية، والأهم من ذلك، بالتعاون مع السلطات الوطنية. ونعتقد أن هذه التدابير ستشجع الضحايا الآخرين على عدم التراجع عندما يطلب منهم الإدلاء بشهاداتهم.

وفي الختام، سأكون مقصرا إذا اختتمت آخر بيان لي أمام المجلس بشأن هذا الموضوع دون الإشادة بالجهود الدؤوبة التي تبذلها رئيسة الآلية والمدعي العام وموظفهما في الاضطلاع بولايتهم بتقديم مرتكبي الجرائم الفظيعة إلى العدالة. وأود أيضا أن أشكر السفير ميشيل بيانغ، ممثل غابون، ووفد بلده على الطريقة المقتردة التي ترأسا بها الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين.

**السيدة زابولوتسكايا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية):** اسمحو لي أن أبدأ بالإعراب عن امتناننا لرئيسة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين ورئيس هيئة الادعاء فيها على إحاطتهما إلى المجلس، وبشكر وفد غابون على ترؤسه الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين.

أنشأ القرار 1966 (2010) آلية تصريف الأعمال المتبقية وكلف بأن تكون هيكلًا صغيرًا ومؤقتًا وفعالًا بقصد تقليص مهامه وحجمه بمرور الوقت. ونظرًا لأن جدول أعمال الآلية أصبح الآن فارغًا، فإن جهود قيادتها ينبغي أن تركز الآن على تقليص أنشطتها، على النحو الذي دعا إليه مجلس الأمن. وينبغي أن يكون ذلك محور تقارير الرئيسة والمدعي العام. بيد أن هذه الوثائق المطولة التي وردت إلى المجلس تقدم مرة تلو الأخرى عددا متزايدا من الأسباب لتمديد وجود الآلية. وفي أحدث تقرير (انظر S/2023/566)، يحددان

أو أكثر من الأشخاص المدانين، ونشجع الدول التي تفكر في إنفاذ أحكام في المستقبل على أن تفعل ذلك.

وثمة مسألة أخرى ذات أهمية حاسمة فيما يتعلق بالتعاون وهي نقل الأشخاص الذين برأتهم الآلية وأفرج عنهم إلى دول ثالثة. وتود غانا أن تشجع الآلية على مواصلة الجهود الدبلوماسية لإيجاد حل ودي مع الدول المستقبلة. ونشيد بالرئيسة لاستكمالها الجهود الدبلوماسية التي يبذلها رئيس قلم المحكمة بإثارة هذه المسائل خلال الاجتماعات الثنائية مع الدول. إن إلقاء القبض على السيد فولجانس كاييشيما، أحد الهاربين المتبقين الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام بحقهم، في 24 أيار/مايو في جنوب أفريقيا يبين أنه عندما تتعاون الدول مع الآلية، فإن ذلك يؤدي إلى إحراز تقدم وإغلاق مبكر للقضايا المعروضة على الآلية، تماشيا مع القرار 1966 (2010). وعدم تعاون بعض الدول يؤدي إلى تأخيرات ويزيد من العبء المالي للآلية. ولذلك، ندعو جميع الدول التي تؤوي الهاربين إلى التعاون الكامل مع الآلية من خلال الوفاء بمسؤولياتها بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

ثانيا، تواصل غانا التعهد بدعم جميع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، الذي يتحمل مسؤولية جماعية عن تذكر وعدم نسيان أن الناجين وأسر ضحايا الجرائم الفظيعة ما زالوا يصرخون من أجل تحقيق العدالة والمساءلة. ونشد على حقيقة أن مسار العدالة قد يكون بطيئا في بعض الأحيان، ولكن على المجلس أن يتكلم بصوت واحد وأن يعترف بأننا إن كنا قد فشلنا في مسؤوليتنا عن حماية الضحايا أثناء الإبادة الجماعية، فإننا نتحمل مسؤولية جماعية عن السعي لتحقيق العدالة للضحايا بمساءلة مرتكبي الجرائم الفظيعة البشعة مهما طال أمد ذلك. إن الناجين وأسر الضحايا يتطلعون إلينا، ولا يسعنا أن نخذلهم.

ثالثا، فيما يتعلق بمسألة التكامل، ما زلنا نلاحظ مع التقدير التعاون المستمر بين مكتب المدعي العام وهيئات الادعاء الوطنية بتمكينهم من الوصول إلى الأدلة - وأدت إحدى حالات التعاون هذه إلى النقل الوشيك للسيد كاييشيما إلى رواندا لمحاكمته، إذا استنفدت

ونشعر بالقلق أيضا من المحاولات الجارية لزيادة عدد المحاكمات بشكل مصطنع من خلال ما تسمى الدعاوى المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة، وهي ذات أهمية ثانوية ولا تتعلق بمحاكمة أشخاص يشتبه في ارتكابهم جرائم خطيرة بموجب القانون الدولي. ويمكن للمحاكم الوطنية أن تثبت بشكل جيد تماما في تهم انتهاك حرمة المحكمة. ونرى أن استخدام موارد الآلية لذلك الغرض، حتى على خلفية جدول الدعاوى القضائية الفارغ، يمثل تمديدا مصطنعا لولايتها. لقد أصبح الوضع سخيلا. وتنتظر الآلية في رفع دعوى جديدة تتعلق بانتهاك حرمة المحكمة بسبب الظروف المحيطة بوقف الإجراءات مؤخرا في القضية المرفوعة ضد فيليسيان كابوغا. وبالتالي، فإن المحاكمة الرئيسية لن تُعقد. غير أنه لسبب ما، ستنتظر الآلية في مسألة ذات أهمية ثانوية. فهل من الممكن أن يثير هذا الوضع تساؤلات وفد بلدنا فحسب؟

إن الآلية لا تتناول جميع وظائفها بنفس الحماس الذي تتعامل به مع قضايا انتهاك حرمة المحكمة. ولا تزال تتغاضى عن تجاهل القواعد والمعايير الدنيا لظروف الاحتجاز لفئة معينة من المدانين، وهم المدانون الصرب. فلم يتمكن الرئيس السابق لجمهورية صربسكا، رادوفان كاراديتش، من إقناع السلطات البريطانية في سجن جزيرة وايت بتوفير الإضاءة الطبيعية في زنزانته، وفقا لابنته. ويخضع الرئيس السابق لجمهورية كرايينا الصربية (كرواتيا)، ميلان ماريتش، والجنرال دراغومير ميلوسيفيتش من جمهورية صربسكا للحبس الانفرادي في سجن بايستوني منذ سنوات. ولا يُسمح لهما بالاتصال إلا بعدد قليل من السجناء. كما أنهما محرومان من الرعاية الطبية الكافية. وترفض الآلية تطبيق ممارسة الإفراج المبكر عن الصرب بعد قضاء ثلثي مدة عقوبتهم. ورفضت التماسات من هذا القبيل قدمها فلاستيمير دورديفيتش، وراديفوي ميليتيتش. ونرى أن الظروف التي يواجهها الصرب في الحجز تتناقض تناقضا صارخا مع الظروف المهيأة لألبان كوسوفو المتهمين بارتكاب جرائم خطيرة خلال النزاع المسلح في عامي 1998 و 1999. فهؤلاء الأشخاص طلقوا منذ فترة طويلة وما من أحد يبحث عنهم. ولم تجد المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أي خطأ في أعمالهم على الإطلاق.

بعض الخطوات في الاتجاه الصحيح، بما في ذلك إغلاق مرفق الأمم المتحدة للاحتجاز في أروشا والمكتب الميداني في سرايفو، وبعض التخفيضات في عدد الموظفين، بالإضافة إلى الإغلاق المزمع في عام 2024 لمكتب الآلية في كيغالي.

في الوقت نفسه، لم يتم تغطية الصورة الأكبر بعد. إننا لا نرى أي تواريخ محددة لتقليص الآلية. ولا يوجد سوى توقع لاختتام بعض مهامها بأطر زمنية نرى أنها مشيئة. وتصل بعض التواريخ إلى عام 2055، وهذا على الرغم من أن المحكمتين الجنائيتين الدوليتين، اللتين خلفتهما الآلية، قد أنشئتا قبل 30 عاما. وبالتالي، فإن دورة الحياة المتوقعة للهيكل هي الآن 60 عاما. ولا يمكن أن يكون هناك تفسير منطقي لهذا العمر الطويل على نحو غير عادي لمحكمة مخصصة. وأود أن أذكر بأن محكمة نورمبرغ، التي تناولت فئة من الجرائم لا تقل خطورة، استمرت سنة ونصف، بعد أن نقلت محفوظاتها إلى محكمة العدل الدولية. وكما نعلم، لم تنشأ أي آليات لتصرف الأعمال أو مراكز لنشر المعارف والتعريف بالتاريخ. قد يكون هذا خطأ بالطبع، ولكنه حقيقة.

ونذكر أيضا بأن القرار 1534 (2004) أوعز في عام 2004 إلى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة باتخاذ جميع التدابير اللازمة لاستكمال التحقيقات بحلول عام 2004، والمحاكمات بحلول نهاية عام 2008، وعملها، ككل، بحلول عام 2010. ولم تف المحكمة بالموعد النهائي. ولم يتحقق التوقع بأن تعوض آلية تصرف الأعمال المتبقية التي حلت محلها عن الروتين الذي اتسمت به سابقاتها. فبعد 13 عاما، لا يستمر وجودها فحسب، ولكن كما نرى بالفعل، نتوقع أن تظل موجودة حتى عام 2055 على الأقل.

ونلاحظ أن الفقرة 109 من تقرير رئيس الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية تشير إشارة عابرة إلى إمكانية بدء إجراءات استئناف جديدة في القضية المرفوعة ضد فولجينس كاشيما. ونود أن نذكر بأن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا قررت في عام 2012 إحالة القضية إلى المحاكم الرواندية. ولا نرى سببا لإخضاع ذلك القرار للمراجعة بعد 12 عاما.

في حالة كابوغا. وكملاد أخير، ينبغي للآلية أن تنظر في خيار نقل ملاديتش إلى صربيا لقضاء عقوبته هناك أو منحه إفراجا مشروطا لأسباب طبية.

يتعين أن يوفر الاستعراض الدوري المقبل للآلية لعام 2024 الوضوح فيما يتعلق بجدولها الزمني لاستكمال عملها. ولم تؤد الوعود التي لا نهاية لها والتوقعات الغامضة على مدى السنوات الثلاثين الماضية إلا إلى إطالة أمد العملية. ولا بد من تنفيذ تعليمات مجلس الأمن. وهذا أمر حتمي. وعلاوة على ذلك، فإن جدول الدعاوى القضائية فارغ وتم الانتهاء من المحاكمات الرئيسية. ويمكن لوكالات إنفاذ القانون الوطنية والأمانة العامة معالجة المسائل المتبقية. ونتوقع أن نرى في التقرير المقبل وصفا مفصلا لخيارات ملموسة وواقعية لنقل المهام المتبقية، بما يمكن الآلية من إكمال أنشطتها في إطار زمني محدد.

**السيدة ديم لابليل (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية):** أشكر الرئيسة غراسيلا غاتي سانتانا ورئيس هيئة الادعاء سيرج براميرتس من الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين على إحاطتهما المفصلتين.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر غابون على العمل الممتاز الذي اضطلع به الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين، ولا سيما السيدة أنيت أندريه أونانغا، التي وجهت أعمالنا حقا وكانت قائدة حقيقية. وسنتبع خطاها في أي مكان - حتى إلى غابون، إذا لزم الأمر.

تشيد فرنسا بالجهود التي تبذلها الآلية للاضطلاع بولايتها، سواء في الانتهاء من المحاكمات أو إلقاء القبض على الهاربين الصادر بحقهم لوائح اتهام أو مساعدة الولايات القضائية الوطنية في محاكمة مرتكبي الجرائم الدولية في يوغوسلافيا السابقة ورواندا. ويجب أن يواصل مجلس الأمن دعم أنشطتها.

وفيما يتعلق بيوغوسلافيا السابقة، شكّل إصدار حكم الاستئناف في قضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش في 31 أيار/مايو مرحلة حاسمة في النشاط القضائي للآلية. وبالنسبة للضحايا، فإنه يمثل انتصارا للعدالة على الإفلات من العقاب.

ولم تشعر ما تسمى بدوائر كوسوفو المتخصصة، التي أنشأها الاتحاد الأوروبي، بالقلق إزاء هذه الأعمال إلا بعد نشر التقرير الشهير والفضائحي الذي أعده ديك مارتي والذي جاء فيه أنهم ارتكبوا فظائع عديدة، بما في ذلك التعذيب والقتل والاتجار بالأشخاص والأعضاء البشرية. ونظام الاحتجاز السابق للمحاكمة الذي أنشأته تلك المحكمة لثمانية من ألبان كوسوفو، بمن فيهم ما يسمى برئيس كوسوفو السابق، هاشم ثاتشي، متساهل للغاية. ويكفل ذلك النظام لهم الحق في الذهاب إلى صالة الألعاب الرياضية والمكتبة والكنيسة وممارسة المشي في مناطق مخصصة وشراء السلع والخدمات بأموال من حساب خاص. وعقوبات انتهاك قواعد نظام الاحتجاز السابق للمحاكمة خفيفة جدا - تحذيرات وغرامات والتعليق المؤقت لبعض الامتيازات. ولا تعدو ما تُسمى بأقصى عقوبة أن تكون الحبس الانفرادي لمدة أسبوعين من دون حظر المكالمات الهاتفية. وعلاوة على ذلك، سُمح لنفس المحتجزين بتلقي 880 زيارة من أفراد أسرهم وآخرين في عام 2022 وحده. وفضلا عن ذلك، سُمح للسيد هاشم ثاتشي بالسفر إلى كوسوفو في أواخر أيار/مايو وأوائل أيلول/سبتمبر 2023 لزيارة والديه المريضين على الرغم من الفضيحة الكبيرة المتعلقة بترهيب الشهود في قضيته.

وبعبارة أخرى، نشهد اختلافا صارخا بين ظروف احتجاز المدانين الصرب وتلك الخاصة باحتجاز ألبان كوسوفو. ونعتقد أن الحالة يمكن وصفها بأنها تمييزية. ونطالب بأن تتخذ الآلية تدابير لإنهاء هذا التمييز وضمان توفير الظروف الملائمة للمدانين الصرب لقضاء مدة عقوبتهم. وعلى وجه الخصوص، ونظرا لأن صحة راتكو ملاديتش لا تزال سيئة للغاية، فإننا نذكر بالمادة 26 من النظام الأساسي للآلية. وتسمح تلك المادة لرئاسة الآلية بمنح العفو أو تخفيف الأحكام لصالح العدالة وعلى أساس المبادئ العامة للقانون. والظروف المحيطة بقضية ملاديتش، بالنظر إلى تقدمه في السن وسوء حالته الصحية، توفر مبررات موضوعية لاتخاذ قرار كهذا. ونود أن نشدد على أنه في حالة فيليسيان كابوغا، أخذت الآلية في الاعتبار ظروفها مماثلة وقررت وقف الإجراءات والنظر في إطلاق سراحه لأسباب طبية. ونتوقع من الآلية أن تكون متسقة وأن تطبق في حالة ملاديتش نفس النهج الذي طبقته

النقطة الأخيرة، نلاحظ بقلق أن الآلية لا تزال تواجه صعوبات في نقل الأشخاص الذين تمت تبرئتهم والأشخاص المدانين الذين قضوا مدة عقوبتهم والذين يحتاجون جميعا إلى إعادة توطينهم بنجاح.

ونرحب بإسهام رئيسة الآلية في اعتماد المبادئ الأخلاقية للقضاة الجنائيين الدوليين في باريس في 15 أيار/مايو، كجزء من مشروع الأخلاقيات الذي تويده فرنسا.

وأخيرا، نريد أن نكرر ما يلي، وهو أمر أساسي. ما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء إنكار ارتكاب الجرائم وخطاب الكراهية وتمجيد مرتكبي الإبادة الجماعية ومجرمي الحرب الذين أدانته المحاكم الجنائية الدولية بعد إجراءات نزيهة ومستقلة.

**السيد عزام (الإمارات العربية المتحدة):** أود بداية أن أشكر القاضية غاتي سانتانا، رئيسة الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، والسيد سيرج براميرتس، المدعي العام، على إحاطتهما القيميتين. وأرحب بحضور ممثلي كل من كرواتيا ورواندا وصربيا والبوسنة والهرسك في هذه الجلسة.

وأنتهز الفرصة لأعرب عن تقدير وفد بلدي لوفد غابون على جهوده ورؤاسته الناجحة للفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين خلال العامين 2022 و 2023.

وتؤكد دولة الإمارات على أهمية الدور الذي تضطلع به الآلية في تنفيذ المهام المتبقية للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وعلى المساهمات الهامة للآلية في تحقيق وضمان العدالة وحماية حقوق ضحايا الجرائم الدولية الخطيرة وفي مكافحة الإفلات من العقاب. وننتهز هذه الفرصة للتأكيد مجددا على ضرورة أن يعالج المجتمع الدولي الأسباب الجذرية لمثل هذه الجرائم والتي عادة ما يحض عليها خطاب الكراهية والتمييز والعنصرية. وسنواصل متابعة التقدم الذي تحرزه الآلية في أداء وظائفها الأساسية، بما في ذلك التطورات المتعلقة بوقف إجراءات المحاكمة في قضية كابوغا إلى أجل غير مسمى على أثر وضعه الصحي.

وفيما يتعلق برواندا، خلص قضاة الدائرة الابتدائية في حكمهم المؤرخ 6 حزيران/يونيه إلى أن السيد كابوغا الذي أُلقي القبض عليه في فرنسا في عام 2020 وسُلم إلى الآلية ليس أهلا للمثول أمام المحكمة. وفي 7 آب/أغسطس، طلبت دائرة الاستئناف التابعة للآلية وقف الإجراءات وأحالت المسألة مرة أخرى إلى الدائرة الابتدائية التي علقت الإجراءات في 8 أيلول/سبتمبر إلى أجل غير مسمى. ولا نزال نشجع الآلية على إيجاد سبل لتلبية مساعي الضحايا إلى تحقيق العدالة. وتمثل هاتان القضيتان الأخيرتان اختتام المرحلة القضائية للآلية.

وتحت فرنسا جميع الدول على التعاون مع الآلية وفقا لالتزاماتها الدولية وعلى دعمها في أنشطتها بغية تحقيق العدالة للضحايا وتعزيز المصالحة. ونأسف لأن بعض الشركاء ما زالوا يرفضون القيام بذلك، على الرغم من النداءات المتكررة من رئيسة الآلية ورئيس هيئة الادعاء والعديد من الدول الأعضاء، بدعم من المجلس. ويتحتم تقديم الهاربين المتبقين الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام بحقهم إلى العدالة. ولم يبق الآن سوى اثنين من الهاربين الذين وجهت إليهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام، بعد أن أكد المدعي العام في 14 تشرين الثاني/نوفمبر وفاة ألويس نديمباتي الذي كان مطلوبا منذ حوالي 20 عاما. وفي ذلك الصدد، رحبنا بإلقاء القبض على فولجانس كاييشيما في 24 أيار/مايو، بفضل التعاون بين مكتب المدعي العام وسلطات جنوب أفريقيا وبلدان أخرى. واعتقاله بمثابة مثال على التعاون الدولي الكفؤ والفعال في مكافحة الإفلات من العقاب.

ونرحب بالجهود المبذولة لترشيد أنشطة الآلية، ويسرنا أنها تخطط لمستقبلها بنشاط لتتحول حقا إلى هيئة لتصرف الأعمال المتبقية. وفي هذا الصدد، نرحب بعرض الرئيسة لإطار عمل استجابة لطلب مجلس الأمن بتحديد السبل الممكنة، كما نرحب بتلقي توصيات من مكتب خدمات الرقابة الداخلية بغية وضع سيناريوهات للمستقبل.

وسيتعين اتخاذ قرارات مهمة بشأن عدد من المسائل، بما في ذلك تقديم المساعدة إلى الولايات القضائية الوطنية وحماية الضحايا والشهود وإدارة المحفوظات ورصد تنفيذ الأحكام. وفيما يتعلق بتلك



واليوم، في الوقت الذي تتعرض فيه سيادة القانون الدولي للخطر وتزايد أهمية إظهار أن مؤسسات العدالة يمكن أن تكون فعالة، تشكل الآلية مثالا على ما يمكن تحقيقه عندما يتوفر التزام قوي ودائم من جانب المجتمع الدولي. وأود أن أسلط الضوء على العناصر التالية من التقارير التي استمعنا إليها اليوم (انظر S/2023/566).

أولا، باختتام قضيتي ستانيسيتش وسيماتوفيتش وكابوغا، ستتحول الآلية حقا إلى هيئة لتصريف الأعمال المتبقية. وفي ظل عدم الحاجة إلى إصدار أحكام أخرى، يجب أن تصب الآلية اهتمامها على المهام الأطول أجلا التي أنشطها بها المجلس في عام 2010. ولذلك، نرحب بأن الرئيسة قد أعطت الأولوية لعرض إطار العمل لاستكمال مهام الآلية، مما ينبغي أن يمكن من وضع جدول زمني لاستكمال جميع الأنشطة وتحديد الخيارات لنقلها. ونقترح أن يراعي الإطار توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية وفريق القضاة المنشأ لذلك الغرض.

ثانيا، ينبغي أن تواصل الآلية الاضطلاع بمهام مثل الإشراف على إنفاذ الأحكام وإلقاء القبض على المتهمين وتعقب الهاربين. ونظرا لأن قدرتها على أداء تلك المهام تعتمد على مدى تعاون الدول، فإننا نهيب بشعور هذه الدول بالمسؤولية الجماعية لتقديم مرتكبي الجرائم الدولية إلى العدالة. ونعرب عن تقديرنا لعمل مكتب المدعي العام في تأكيد وفاة السيد نديمباتي، أحد الهاربين الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام ضدهم، ونشجع المكتب على تحديد أماكن وجود الهاربين المتبقين. ونؤيد الإجراءات التي يتخذها المكتب لحماية الشهود وتعزيز قدرة السلطات القضائية الوطنية.

ثالثا، نسلم بأهمية توطيد إرث الآلية والمحكمة المخصصتين، ليس فيما يتعلق بالأحكام فحسب، بل أيضا بالأدلة والمعارف المتخصصة التي يجري نقلها إلى السلطات الوطنية. ونتفق على أن أحد العناصر الرئيسية في تحقيق هذا الهدف هو ضمان إمكانية الاطلاع على السجلات القضائية العامة. كما أن نشر إرث الآلية يشكل إحدى أقوى الأدوات لمواجهة خطاب تحريف التاريخ وتمجيد مجرمي الحرب. وترفض إكوادور تلك الممارسات بجميع أشكالها

ونشيد في هذا الصدد بمواصلة الجهود التي تبذلها الآلية لتكون أكثر فعالية وكفاءة وللتخفيف من عبء أعمالها، ونحثها على إيلاء التركيز لخططها المستقبلية، استرشادا برؤية مجلس الأمن بأن تكون الآلية مؤقتة وفعالة وأن تتقلص بمرور الزمن. وعليه، نشيد بالتقدم المحرز في أعمال الآلية مما أدى إلى أن تصبح الآلية أخيرا آلية تصريف للأعمال المتبقية بالشكل الذي صممت من أجله تماما. ونحثها في هذا السياق على مواصلة أداء المهام الموكلة إليها وإحراز التقدم خاصة فيما يخص الإشراف على إنفاذ الأحكام، وتقديم المساعدات إلى الولايات القضائية الوطنية وحماية الضحايا والشهود.

ونود التأكيد على أن المسؤولية الرئيسية عن محاسبة مرتكبي الجرائم تقع على عاتق الدول، مع تأكيدنا في الوقت ذاته على أهمية الدور المكمل الذي تؤديه الأجهزة الدولية في تحقيق العدالة الدولية. كما نقدر الجهود التي تبذلها الآلية متمثلة في القضاة المعنيين ومكتب الادعاء العام لتبسيط وإنهاء الأعمال المتبقية. وتحت دولة الإمارات كافة الدول، وبشكل خاص الدول المعنية، على الوفاء بالتزاماتها والتعاون مع الآلية ودعمها لإنجاز مهامها. فالاستناد إلى المساءلة وتحقيق العدالة هو أفضل طريقة لتكريم الضحايا.

ختاما، وفي آخر جلسة مع الآلية خلال عضويتها، تؤكد دولة الإمارات بأن تعزيز العدالة الدولية وسيادة القانون على أساس ميثاق الأمم المتحدة يُعد أمرا أساسيا ليتمكن المجتمع الدولي من تحقيق السلام والأمن على نحو فاعل ومستدام.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل

إكوادور.

أشكر الرئيسة غاتي سانتانا والمدعي العام براميرتس على ملاحظتهما، وأرحب بممثلي البوسنة والهرسك وكرواتيا ورواندا وصربيا في مجلس الأمن اليوم.

وكما فعلت وفود أخرى، أود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي لعمل غابون بوصفها رئيسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمة الدولية.



لائحة اتهام ضد المشتبه في ارتكابهم جرائم الإبادة الجماعية في 33 بلدا. وبالنظر إلى ذلك، نحث الدول التي صدرت لوائح اتهام ضد أشخاص على أراضيها على تكثيف تعاونها في إلقاء القبض على هؤلاء الهاربين في نطاق ولايتها القضائية.

ونعرب عن امتناننا للبلدان التي أظهرت التزامها بالعدالة من خلال تسليم الهاربين أو محاكمتهم على أراضيها، بما في ذلك أوغندا وبلجيكا وجمهورية الكونغو والدانمرك والسويد وسويسرا وفرنسا وكندا وملاوي والنرويج وهولندا. إن إجراءات هذه الدول تؤكد الاعتقاد بأن السعي إلى تحقيق العدالة ليس مهمة مستحيلة، بل يتطلب توفر الإرادة السياسية للعمل. وعلى الرغم من العديد من قرارات مجلس الأمن، هناك تردد ملحوظ من بعض الدول في التعاون. ويشكل هذا التقاعس، على الرغم من الخيارات المتاحة لهذه الدول للترحيل أو التسليم أو إجراء المحاكمات داخل أراضيها، عقبة كبيرة أمام مكافحة الإفلات من العقاب.

إن ضمان العدالة للضحايا والناجين من الإبادة الجماعية للتوتسي يتجاوز مجرد الملاحقة القضائية. إنه يتعلق أساسا بضمان تحقيق العدالة في الوقت المناسب. وكل تأخير في هذه العملية يشكل إنكارا للعدالة، وللأسف، فإن عدم تعاون بعض الدول الأعضاء كثيرا ما يعرقل هذه الوثيرة، على الرغم من ولايات مجلس الأمن الواضحة والصكوك القانونية التي تحت على التعاون. ولا تعيق حالات التأخير هذه السعي إلى تحقيق العدالة فحسب، بل وتعيق أيضا فرصة محاكمة المجرمين ومحاسبتهم على جرائمهم. ومن القضايا الأخيرة التي تسلط الضوء على هذا التحدي قرار الدائرة الابتدائية لآلية تصريف الأعمال المتبقية، الذي قضى بأن فيليسيان كابوغا غير لائق للمثول للمحاكمة - وهي نتيجة محبطة للغاية بالنسبة للناجين والضحايا والشعب الرواندي بأسره.

إن مكافحة الإفلات من العقاب ليست مهمة ينبغي لرواندا أن تضطلع بها وحدها. إنها مسؤولية جماعية يجب علينا، بوصفنا المجتمع العالمي، أن نضطلع بها. ونناشد بحماس جميع الدول الأعضاء أن

لأنها تقوض الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة من أجل الطوائف المتضررة.

في الختام، نؤكد من جديد التزامنا بدعم الآلية وعملها الأساسي لضمان أن تسود العدالة الجنائية الدولية.

أستأنف مهامتي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل رواندا.

**السيد روموكيو (رواندا) (تكلم بالإنكليزية):** ترحب رواندا بالعمل الذي تضطلع به الرئيسة والقاضية غراسيلا غاتي سانتانا والمدعي العام سيرج براميرتس وتقدر التعاون الجيد بين الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين وحكومة رواندا.

من الأهمية بمكان التشديد على أن الآلية قد اعترفت رسميا بقدرة رواندا على إجراء محاكمات في جرائم الإبادة الجماعية مع الامتثال الصارم للمعايير الدولية للإجراءات القانونية الواجبة. وقد أدارت رواندا بفعالية المحاكمات والطعون في القضايا التي أحالتها إليها الآلية في السنوات الأخيرة. وعلى الرغم من هذا التطور الإيجابي، ونظرا للحجم الكبير للطعون، لا نزال نقدر التعاون والدعم المستمرين اللذين تقدمهما الآلية. وبالإضافة إلى ذلك، تتوقع رواندا أن يواصل مكتب المدعي العام تقديم المساعدة إلى رواندا في التصدي للتحديات المستمرة التي يشكلها أكثر من 1 000 هارب من مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية، مما يعزز تحقيق العدالة للضحايا والناجين.

وبعد أن احتفلنا في الأسبوع الماضي بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لاعتماد اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، فإننا نعيد النظر في المبدأين الأساسيين للاتفاقية، وهما المنع والمساءلة. وبالنسبة لرواندا، تتجاوز المساءلة الأفراد المسؤولين عن الإبادة الجماعية للتوتسي في عام 1994. فهي تنطوي أيضا على مسؤولية الدول التي يلتمسون اللجوء إليها عن ضمان محاكمتهم، وفقا للمبادئ المحددة في الاتفاقية.

وحتى كانون الأول/ديسمبر 2023، أصدرت رواندا والأمانة العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) أكثر من 1 000

نتوق إلى اليوم الذي لن تتأخر فيه العدالة بعد الآن ويُحاسب فيه المذنبون أخيرا على أفعالهم، اليوم الذي يجد فيه الضحايا العزاء في معرفة أن معاناتهم لم تنس. وندعو الدول الأعضاء التي تستضيف مرتكبي الإبادة الجماعية الهاربين إلى التعاون القضائي مع رواندا لتقديم الهاربين إلى العدالة ومحاسبتهم على الجرائم المرتكبة في سياق الإبادة الجماعية التي ارتكبت ضد التوتسي في عام 1994. ولا يمكن إقامة العدل إلا إذا توفرت الإرادة السياسية للقيام بذلك.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل البوسنة والهرسك.

**السيد لاغومجيا (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية):** أولاً، أود أن أشكر رئيسة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمة الجنائيتين، السيدة غراسيلا غاتي سانتانا، وبطبيعة الحال، المدعي العام، السيد سيرج براميرتس، على إحاطتهما بشأن التقرير المرحلي عن عمل الآلية (انظر S/2023/566).

بما أن الآلية تتحول الآن نحو المهام المتبقية الطويلة الأجل، فإننا نقدر المعلومات المفصلة عن المدة المتوقعة أن تستغرقها هذه المرحلة الجديدة من طريقة عملها. وفي هذا الصدد، أود أن أبرز ما يلي.

نحتفل هذا العام بعدة إنجازات فيما يتعلق بالعدالة الجنائية الدولية - الذكرى السنوية الخامسة والسبعون لاعتماد اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها وممرور 30 عاماً على قرار مجلس الأمن إنشاء المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وما أعقب ذلك مباشرة من إنشاء المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وممرور 10 سنوات على تسلم الآلية المهام المتبقية من المحكمتين. وخلال الفترة البينية، شهدنا العديد من الإنجازات والانتصارات للعدالة الجنائية الدولية، لا سيما من خلال أحكامها التي أرست سوابق بشأن الإبادة الجماعية والتي تم في سياقها الاحتجاج باتفاقية الإبادة الجماعية خدمة لتحقيق المساءلة عن هذه الجريمة ودعمها لمنع وقوعها.

وكان لتلك التطورات المترابطة بشكل جوهري أهمية كبرى لكل من البوسنة والهرسك والعدالة الجنائية الدولية. ومن جانبنا، بينما نرغب

تأخذ في الحسبان خطورة الجرائم التي ارتكبت خلال الإبادة الجماعية ضد التوتسي والمعاناة المطولة للناجين وعدم الاستقرار المحتمل الذي ينطوي عليه استمرار الإفلات من العقاب. إن كل يوم يبقى فيه الهارب حراً هو يوم آخر يتأخر فيه تحقيق العدالة، وكما نعلم جميعاً، فإن تأخير العدالة إنكار لها.

وقد دأبت المحكمة على الإبلاغ بانتظام عن إنكار الإبادة الجماعية. كما أعربت رواندا وبلدان أخرى عديدة عن قلقها البالغ إزاء هذه المسألة. ويجب أن يتخذ المجلس إجراء لإدانة إنكار الإبادة الجماعية. وترحب رواندا بمحاكمة من يؤثرون على روايات الشهود بهدف تحريف الوقائع الثابتة. ونتفق مع المحكمة على أن الازدراء شكل من أشكال إنكار الإبادة الجماعية وأنه يجب إنزال أشد العقوبات التي ينص عليها القانون بحق المذنبين بارتكابه.

وفيما يتعلق بمسألة إعادة توطين الأشخاص الذين بُرئت ساحتهم وأُطلق سراحهم، تود رواندا أن تذكر المجلس بأن الحكومة دأبت في جميع الاجتماعات مع المسؤولين الرئيسيين في المحكمة على توضيح أن الروانديين التسعة الذين برأتهم المحكمة وأُفرجت عنهم أحرار في العودة والعيش في رواندا إذا رغبوا في ذلك. وإذا قرروا ذلك، فإنهم بالتأكيد لن يكونوا أول روانديين يعودون إلى رواندا ويعيشون جنبا إلى جنب مع جميع الروانديين الآخرين مع التمتع بحقوقهم الكاملة. فقد حدث ذلك مع مئات الآلاف من الروانديين، سواء من اللاجئين السابقين أو المقاتلين أو المدانين السابقين بالإبادة الجماعية، والذين يعيشون اليوم بسلام جنبا إلى جنب مع الناجين من الإبادة الجماعية - وهذا دليل على نجاح وحدة رواندا والمصالحة التي حققتها. غير أن قرار العودة إلى رواندا هو قرارهم. ولكن ما يثير شكوك قوية لدينا هو لماذا ينبغي أن يظل من تمت تبرئتهم أو إطلاق سراحهم، والذين هم اليوم رجال أحرار ولا يخضعون لإجراءات جارية أمام المحكمة، عبئاً على المجتمع الدولي وأن يستفيدوا من الأنصبة المقررة للدول الأعضاء.

في الختام، فلنفكر ملياً في محنة الناجين الذين يقض مضاجعهم باستمرار معرفة أن الجناة لا يزالون طلقاء. إنهم، بل ونحن جميعاً،

حسب مستويات العدالة استنادا إلى مدى تعقد كل قضية من الناحية القانونية.

ويتمثل أحد أهداف الاستراتيجية في إقامة تعاون إقليمي، والذي لم يصل بعد إلى مستوى مرض. فلم يمثل أمام العدالة بعد نحو 3 000 شخص مشتبه في ارتكابهم جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وجرائم إبادة جماعية ارتكبت في يوغوسلافيا السابقة. ومن بين العدد الإجمالي لكل القضايا التي لم يُبت فيها في البوسنة والهرسك وحدها، يتعلق أكثر من 35 في المائة منها بأشخاص غير موجودين لدى سلطات الادعاء الجنائي المحلية ويوجد 63,3 في المائة من أولئك الأشخاص في جمهورية كرواتيا أو الجبل الأسود أو جمهورية صربيا. وقد لاحظت محكمة البوسنة والهرسك، في ممارستها اليومية، وجود مشكلة في قنوات الاتصال مع الملاحقات القضائية الإقليمية التي تجري من خلال وزارات العدل في دول المنطقة. وفي ضوء تلك التحديات، لا بد من بذل المزيد من الجهود لتعزيز التعاون الإقليمي.

وبعد فرار المتهم نوافك دوكيتش إلى صربيا، طلبت محكمة البوسنة والهرسك من السلطات القضائية في صربيا الاعتراف بالحكم النهائي في تلك القضية وإنفاذه، لكن السلطات القضائية الصربية لم تتخذ أي إجراء بشأن تنفيذ الحكم الصادر. واليوم، أصبح دوكيتش جنرالا متقاعدا من جيش جمهورية صربسكا يعيش في صربيا، حيث يتجنب قضاء عقوبة مستحقة بالسجن منذ ذلك الحين. ولا يضر ذلك الأمر بالعملية الهشة لإعادة بناء الثقة وإقامة علاقات مفتوحة وموجهة نحو المستقبل بين بلدينا فحسب، بل إنه يديم أيضا سرديات تتعارض مع كل معايير التحضر ومبادئ الإنسانية والعدالة وسيادة القانون. وفي هذا المقام، تكتسي المساعدة التي تقدمها الآلية أهمية حاسمة، ونحن ممتنون للدعم الذي يقدمه مكتب المدعي العام. ومع ذلك، تقع الآن المسؤولية الرئيسية عن تحقيق العدالة الحقيقية على عاتق المؤسسات القضائية الوطنية، كما أن التعاون الإقليمي الفعال والمفتوح بين مكاتب الادعاء العام يكتسي أهمية بالغة. ولا يقوض عدم وجود المشتبه فيهم أو المتهمين الفعالية العامة لمحاكمنا في الاضطلاع بتلك المسؤولية

في أن نغتنم كل فرصة لتذكير أنفسنا بالإخفاقات في البوسنة والهرسك، فإننا نفعل ذلك اليوم أكثر من أي وقت مضى من أجل الدروس التي تمس حاجتنا إلى تعلمها وبغية التوقف عن تكرار تلك الإخفاقات. ويكتسي عمل تلك المؤسسات الرائدة أهمية حيوية لفهمنا للماضي والمستقبل على حد سواء. فقد أسهم في إنشاء سجل تاريخي لا خلاف عليه - وهو عنصر بالغ الأهمية في مكافحة الإنكار والتحريف - يشكل تحذيرا محددا وصارما من أنه ستكون هناك عواقب. إن التفاني في السعي إلى تحقيق العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب هو أثن الأدوات المتاحة لنا للحيلولة دون ارتكاب جرائم في المستقبل.

ونحن ملتزمون، من جانبنا، بالتحقيق مع جميع الأشخاص المسؤولين عن جرائم الحرب ومقاضاتهم ومعاقبتهم بغض النظر عن جنسية الجاني أو عرقه أو دينه أو انتماءاته السياسية أو غيرها من الانتماءات. وتتضمن استراتيجيتنا الوطنية المنقحة المتعلقة بجرائم الحرب تدابير تهدف إلى التغلب على التحديات المتبقية التي تعوق النظر في تلك القضايا على نحو فعال. وستسهم في تحقيق العدالة لضحايا جرائم الحرب وتدعم البلد في طريقه نحو تحقيق المصالحة والسلام الدائم. وفي 30 آذار/مارس من هذا العام، شكّل مجلس وزراء البوسنة والهرسك هيئة إشرافية لرصد تنفيذ الاستراتيجية الوطنية المنقحة المتعلقة بجرائم الحرب. وقد أنشأنا إطارا قانونيا فرعيا محددا مصمما لتحسين كفاءة وجود معالجة قضايا جرائم الحرب، ومن ثم المساعدة في تنفيذ أهداف الاستراتيجية. وفي هذا الصدد، فإن الإطار المعياري المعتمد الذي أرسى الرقابة على إدارة قضايا جرائم الحرب المسجلة حديثا وورودها قد أدى بالفعل إلى انخفاض ملحوظ في عدد قضايا جرائم الحرب التي لم يُبت فيها المسجلة في النظام القضائي.

وبالإضافة إلى ذلك، أدى تنسيق المجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام في البوسنة والهرسك لأنشطة محكمة البوسنة والهرسك ومكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك إلى تحسين أداء الآلية في نقل الإجراءات وفقا للهدف الاستراتيجي الثالث لاستراتيجيتنا الوطنية المنقحة، مما أسهم في توزيع قضايا جرائم الحرب بشكل أكثر فعالية

لغرضي البحث والتعليم على وجه الخصوص، كما أنها ستكون متاحة للجمهور بناء على طابع مواد المحفوظات وضمن إطار قانوني ينص على حفظها بشكل موثوق وحمايتها وعرضها على النحو المناسب في نهاية المطاف.

أخيرا، لقد كان تعاون البوسنة والهرسك مع الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين منتظما وكاملا. وسواصل ذلك التعاون الوثيق من أجل تنفيذ استراتيجيتنا الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب والنهوض بالتحقيقات والملاحقات القضائية والانتهااء من الأعمال المتراكمة حاليا. ولن نتوانى أو نكل، سواء في دعمنا للآلية في إنجاز عملها أو في عزمنا على إظهار الحقيقة وتحقيق العدالة الواجبة عن الجرائم المرتكبة في البوسنة والهرسك.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل صربيا.

**السيد ستيفانوفيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أشكر القاضية غاتي سانتانا، رئيسة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، والمدعي العام براميرتس على تقريرهما (انظر S/2023/566) وإحاطتهما اليوم.

إن الهدف المحدد للآلية، وفقا للقرارين 1966 (2010) و 2637 (2022)، هو أن تكون "هيكل صغيرا مؤقتا وفعالا، تنقلص مهامه وحجمه بمرور الوقت". وفي هذا السياق، نرحب بعزم الرئيسة غاتي سانتانا المعلن محاولة كفالة أن تتمكن الآلية من إنجاز عملها المتبقي من دون تأخير. ومع ذلك، تشير بعض الأنشطة التي تضطلع بها الآلية إلى ميل نحو إطالة أمد وجودها.

وتلاحظ رئيسة الآلية أيضا في تقريرها أنه لم يُحرز أي تقدم فيما يتعلق بقضية انتهاك حرمة المحكمة المرفوعة ضد بيتار يوبييتش وفيريكا راديتا. ونؤكد مرة أخرى أن تعامل صربيا مع هذه المسألة لا يشكل بأي حال من الأحوال انتهاكا لالتزاماتنا الدولية، بل يجسد مسعى للعمل وفقا للقرار 1966 (2010). وتظل صربيا على استعداد للاضطلاع بالملاحقة الجنائية في تلك القضية وجميع القضايا المماثلة

الجسيمة فحسب، بل ويعزز أيضا الإفلات من العقاب ويعوق عمليات المصالحة في المنطقة.

أود الآن أن أتطرق بإيجاز إلى إرث المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. لقد أصبحت السوابق القضائية للمحكمتين والآلية جزءا لا غنى عنه من النظام القانوني الدولي اليوم. ولذلك، يظل توحيد جميع الوثائق والأدلة والسجلات - المادية والرقمية على حد سواء - وحفظها وإتاحتها أمرا حيويا. فهي تمثل شهادة تتجاوز اللحظات الفردية في التاريخ وتصبح إرثا سيبقى موجودا في المستقبل البعيد. ولذلك، ينبغي أن نبذل كل جهد ممكن وأن نقدم الدعم الكافي ليتسنى اختتام تلك العملية الهامة على النحو السليم.

ومع ذلك، أود أن أشير إلى نقطة أخرى، وهي أن محفوظات المحكمة والآلية تشكل أيضا إلى حد كبير محفوظات للتاريخ الحديث لبلدي، البوسنة والهرسك، وتكتسي أهمية لا تقدر بثمن بالنسبة لنا. ونرى أن الظروف التاريخية تملينا أن نخزن مواد المحفوظات في البوسنة والهرسك. وهي في المقام الأول أدلة وثائقية قدمت الجانب الأكبر منها مؤسسات البوسنة والهرسك إلى المحكمة. ويشكل مواطنو البوسنة والهرسك أغلبية الشهود - وللأسف الضحايا - الذين مثلوا أمام المحكمة، لأن غالبية الجرائم التي ارتكبت في الحروب أثناء تفكك يوغوسلافيا السابقة حدثت بالفعل في البوسنة والهرسك. ولذلك، فإن محفوظات المحكمة هي محفوظات التاريخ الحديث للبوسنة والهرسك وذات أهمية لا تقدر بثمن بالنسبة لنا - لا سيما للضحايا وأحبائهم.

وننوه بإنشاء مركز سرايفو للمعلومات المتعلقة بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في عام 2018 وفقا لقرار مجلس الأمن 1966 (2010)، الذي يسمح بنشر المعلومات و يتيح الاطلاع على السجلات القضائية العامة كخطوة أولى نحو التحول الرقمي الحديث والحفاظ على كامل المحفوظات. ونود أن نغتتم هذه الفرصة للتعبير عن رغبتنا في الرقمنة الشاملة والحديثة لجميع مواد المحفوظات ودعمنا لذلك، حيث ستكون هذه المحفوظات متاحة للمحاكمات الجارية، وكذلك

القرار 808 (1993)، فإننا نعتقد أن الظروف قد تغيرت تغيرا كبيرا. واليوم، تندرج محاكمة مرتكبي جرائم الحرب حصرا ضمن اختصاص نظم العدالة الوطنية، ولا نرى أي سبب مقنع لعدم قضاء بعض الأفراد المدانين عقوباتهم بالسجن في بلدانهم الأصلية. وسيتم ذلك تحت إشراف الآلية، مع منح الآلية السلطة الكاملة، بما في ذلك فيما يتعلق بمسائل مثل الإفراج المبكر والإفراج المشروط.

وفي هذا السياق، أود أن أسلط الضوء على عدم كفاية الرعاية الصحية المقدمة للجنرال راتكو ملاديتش، الذي يعاني من عدة ظروف صحية خطيرة. ونذكر بأن الآلية، بوصفها جزءا من منظومة الأمم المتحدة، ملزمة بمجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن، والتي اعتمدتها الجمعية العامة في عام 1988 (انظر قرار الجمعية العامة 173/43). ومع ذلك، رفضت رئيسة الآلية طلبات ملاديتش بعقد جلسة بشأن حالته الصحية. وتعتقد صربيا أن عقد جلسة أمر ضروري للسماح بالإدلاء بشهادة طبية ذات صلة بشأن الحالة الراهنة للجنرال ملاديتش والتحديات التي تواجه علاجه الصحي في وحدة الاحتجاز. وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان أن يتمكن ملاديتش ومحاميه وأسرته من الوصول إلى جميع سجلاته الطبية لأن لدينا مؤشرات على أن الأمر ليس كذلك حاليا. وإذا تقرر، بعد الفحص والجلسة، أنه لا يمكن علاج ملاديتش بشكل مناسب في وحدة احتجازه الحالية، ينبغي للآلية، تمشيا مع المبادئ 1 و 3 و 23 و 24، أن تنظر في الإفراج لأسباب إنسانية لضمان علاجه بشكل سليم في مرفق لرعاية المسنين أو الرعاية الطبية. وصربيا مستعدة للمساعدة بتوفير موظفين طبيين مؤهلين لإجراء الفحص الشامل لملاديتش وهي على استعداد لإيوائه في ظل أي شروط تحددها الآلية عند إطلاق سراحه لأسباب إنسانية.

ومن الأهمية بمكان أيضا تسليط الضوء على هذه المسألة في تقارير المدعي العام المتعلقة بالإطار القانوني للتعاون بين صربيا وكرواتيا بشأن الإجراءات المتعلقة بجرائم الحرب. ويتغاضى المدعي العام باستمرار عن وجود أطر قانونية قائمة لا تضرب بجورها في التشريعات الوطنية فحسب، ولكن أيضا في اتفاقيتين لمجلس أوروبا، ملزمتين لكلا البلدين بوصفهما عضوين في تلك الهيئة.

الأخرى. وندعو الآلية إلى إعادة النظر في قرارها استنادا إلى الأدلة، بما في ذلك التقارير السابقة التي قدمتها صربيا إلى الآلية، بغية السماح بإحالة قضية يوييتش وراديتا إلى السلطات القضائية في بلدنا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، أكدت الآلية توجيه لوائح اتهام بانتهاك حرمة المحكمة ضد فويسلاف شيشيلي وأربعة أفراد آخرين. ولا تزال عملية البت فيما إذا كان ينبغي إحالة القضية المرفوعة ضد المتهمين إلى سلطات جمهورية صربيا جارية. ونأمل ألا يكون هناك سهو في تلك الإجراءات مثل ذلك الذي حدث في قضية يوييتش وراديتا. ونقدم تأكيدات قوية بأن نظام العدالة في جمهورية صربيا لديه الإطار القانوني والمؤسسي المناسب لتمكينه من تولي تلك القضايا ومعالجتها بطريقة شفافة ومؤهلة جدا. وخلال تلك الإجراءات، ستواصل صربيا تعاونها الكامل مع الآلية.

وفي هذه المناسبة، نرى من الضروري أن نكرر مرة أخرى طلبات جمهورية صربيا.

أولا وقبل كل شيء، نصر على إعادة الوثائق الشاملة التي سبق تقديمها إلى الآلية. وهذه مسألة غائبة بشكل واضح في التقارير السابقة والحالية لرئيسة الآلية ومدعيها العام.

ثانيا، نشدد على ضرورة استعراض المعايير المحددة حديثا للإفراج المبكر والإفراج المشروط. ويبدو من المعقول أن نستنتج أن تلك المعايير قد وُضعت أساسا لإطالة أمد عمل الآلية، مما أدى إلى عدم المساواة في معاملة الأفراد المدانين. وبالنظر إلى أن جميع الأفراد المدانين في مرحلة متقدمة من العمر ويعانون عموما من سوء الحالة الصحية، فإن طلبات الإفراج المبكر أو الإفراج المشروط يتعين معالجتها على وجه السرعة.

ثالثا، نعرب مرة أخرى عن استعدادنا لتنفيذ أحكام السجن الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية داخل جمهورية صربيا تحت الإشراف الكامل للآلية. ولئن كان الادعاء بأن الأحكام لا يمكن تنفيذها في بلدان يوغوسلافيا السابقة يستند إلى تقرير الأمين العام لعام 1993 (انظر S/25704) ويتفق مع الفقرة 2 من



ونأسف لأن رئيسة الآلية شعرت بأنها مضطرة إلى أن تشير مرة أخرى مسألة عدم إلقاء صربيا القبض على ببتار يوييتش وفيريكا راديتا ونقلهما إلى لاهاي، اللذين اتهما بتهديد شاهدين أو ترويعهما أو تقديم رشى لهما أو التأثير عليهما بطريقة أخرى في القضية المرفوعة ضد فويسلاف شيشيلي. وتلك جرائم خطيرة، ولهذا السبب نكرر التأكيد على أن التصرف وفقا لأوامر الاعتقال الصادرة عن الآلية التزام وطني بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. والإفلات من العقاب على انتهاك حرمة الآلية، ولا سيما على عدم احترام الشهود وانتهاك أمنهم، لا يؤدي إلا إلى تشجيع المزيد من حالات انتهاك حرمة الآلية.

وفي هذا الصدد، يتعين علينا أن نشير إلى أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تأكيد لائحة اتهام في قضية أخرى تتعلق بانتهاك حرمة المحكمة، وهي القضية المرفوعة ضد فويسلاف شيشيلي وأربعة متهمين آخرين، لكشفهم عن كمية كبيرة من المعلومات السرية للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، بما في ذلك معلومات عن هويات عشرات الشهود المحميين.

ولا تزال كرواتيا ملتزمة التزاما كاملا بالامتثال لالتزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن ذي الصلة، أي التعاون القضائي البناء والشفاف وغير المسيس والقائم على الأدلة مع الدول المجاورة الأخرى بشأن المسائل المتعلقة بجرائم الحرب. وتحقيقا لتلك الغاية، يجب أن نؤكد مجددا على أن التعاون الهادف والثمر ليس عملية ذات اتجاه واحد، وأنه إلى جانب الشفافية والانفتاح يجب التمسك بالممارسات الجيدة والمعايير القانونية الدولية.

ونرى لزاما علينا أن نشدد على أن كرواتيا ما زالت تنتظر رد صربيا على دعوتنا إلى الجولة الرابعة والأخيرة من المفاوضات للتوصل إلى اتفاق ثنائي بشأن معالجة جرائم الحرب. ونحن مقتنعون بأن أحكام اتفاق ثنائي كهذا كفيلة بمنع استمرار إساءة استخدام أداة المساعدة القانونية المتبادلة وبالمساعدة في نهاية المطاف على إنهاء الممارسة الضارة المتمثلة في الشروع في عمليات ذات دوافع سياسية لا تتمثل للمعايير القانونية الدولية.

والأهم من ذلك، نود أن نؤكد مرة أخرى أن الشكاوى المتعلقة بإبكار صربيا للجرائم وتمجيد الضحايا تفتقر تماما إلى الأسس الموضوعية. فقد أنهت صربيا بنجاح العديد من الإجراءات القانونية التي فرضت عقوبات صارمة على مرتكبي الجرائم في يوغوسلافيا السابقة، ولا سيما الجرائم التي تورط فيها رعايا أو مواطنون صرب. وعلاوة على ذلك، فإن العدد الكبير من الإجراءات والتحقيقات الجارية يؤكد التزامنا بمعالجة تلك المسائل.

في الختام، من الضروري الاعتراف بأن إرث المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية ينبغي أن يكون عرضة للنقد. إن صدور أحكام ببراءة راموش هاراديناي، من جرائم فظيعة في كوسوفو وميتوهيا؛ وناصر أورييتش، من جرائم خطيرة في بودريني؛ وأنتي غوتوفينا، من جرائم خطيرة في كرواتيا، هو جزء من تاريخ الآلية. وقد عززت تلك الأحكام سياسة الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الشعب الصربي.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

**السيد سيمونوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أشكر رئيسة الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، القاضية غاتي سانتانا، والمدعي العام براميرتس على التقرير (انظر S/2023/566) وعلى إحاطتهما اليوم.

في هذا المنعطف بالنسبة للآلية، وبعد الانتهاء من آخر قضية جرائم أساسية تتعلق بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ووقف الإجراءات إلى أجل غير مسمى في قضية المدعي العام ضد فيليسيان كابوغا، تود كرواتيا أن تؤكد من جديد دعمها القوي لعمل الآلية وانتقالها إلى مؤسسة لتصرف الأعمال المتبقية حقا.

ونكرر التأكيد على أهمية الحكم الصادر في أيار/مايو 2023 ضد يوفيك سنانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش، وهما من كبار مسؤولي جهاز الأمن الصربي السابقين، واللذين شاركوا في عمل إجرامي مشترك بقيادة الرئيس الصربي الراحل سلوبودان ميلوسيفيتش. وأثبت ذلك الحكم وجود صلة واضحة بين كبار القادة الصرب والجرائم الفظيعة التي ارتكبت في كرواتيا والبوسنة والهرسك.



وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد دعمنا القوي للعمل المهم الذي تضطلع به الآلية واستكمالها الناجح لانتقالها إلى مؤسسة لتصرف الأعمال المتبقية حقا.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** طلب ممثل صربيا الكلمة للإدلاء ببيان آخر. أعطيه الكلمة الآن.

**السيد ستيفانوفيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية):** بالطبع، إن الممثل الدائم لكرواتيا لديه هوس بجمهورية صربيا في كل بيان يدلي به بشأن أي موضوع، ولكني أود فقط أن أقرأ فقرة من تقرير للمدعي العام - المدعي العام، أي ليس جمهورية صربيا. ويذكر التقرير أن تعاون كرواتيا فيما يتعلق بقضايا جرائم الحرب مع السلطات القضائية الوطنية في المنطقة قد تدهور بشكل كبير.

”في حين أن قطاع العدل في كرواتيا يهتم بشكل شبه حصري ... بملاحقات قضائية استعراضية في الغالب تجرى غيابيا ضد أشخاص من أصل عرقي صربي ولا تحقق العدالة الحقيقية“ (S/2023/357، المرفق الثاني).

ونتيجة لذلك، لا يزال الجناة الكرواتيون ينعمون بالإفلات من العقاب.

رفعت الجلسة الساعة 12/15.

ومما يؤسف له، أنه حتى في هذه الأوقات الصعبة جدا، حيث نواجه انتهاكات خطيرة وصارخة للقانون الدولي، من المدمر أن نرى الإنكار المستمر للاستنتاجات الوقائية وعدم احترام المؤهلات القانونية للمحكمتين والآلية. إن تمجيد جرائم الحرب وإنكار الجرائم المرتكبة، بما في ذلك الإبادة الجماعية في سربرينيتسا، أمر غير مقبول، خاصة الآن، لأنهما يشكلان مخاطر واضحة على السلام والأمن الدوليين، وبالتالي يتطلبان اهتماما الكامل وغير المجزأ. فهما يزيدان من معاناة الضحايا ويعوقان المصالحة ويزعزعان استقرار المنطقة. كما أنهما يؤديان إلى تشويش فكر الأجيال القادمة، إن لم يكن تسميمه.

وعلى الرغم من تقديرنا للجهود التي تبذلها الآلية في ذلك الصدد، فإننا مضطرون إلى إثارة مسألة عدم كفاية التعاون مع صربيا في تعقب الأشخاص المفقودين والرفات. إن تحديد مكان وجود 1 803 مواطنين كرواتيين مفقودين هو أولويتنا الطويلة الأمد. وللأسف، يجب أن نشدد على أن انعدام الإرادة السياسية في صربيا لتبادل المعلومات وتمكين الوصول إلى المحفوظات لا تزال تشكل أكبر عقبة أمام إحراز تقدم في حل تلك القضايا. وتحقيقا لتلك الغاية، نكرر التأكيد على أن تحديد مصير الأشخاص المفقودين، فضلا عن العثور على رفات الموتى وضمان دفنهم على نحو لائق، أمران أساسيان لإسدال الستار على هذا الفصل والمصالحة. وبالإضافة إلى دعوتها إلى تحسين التعاون الثنائي، تحت كرواتيا الآلية على إعطاء الأولوية لدعمها لتعقب المفقودين ورفات الموتى خلال ولايتها القصيرة المتبقية.